

أثر العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية مع التركيز على المنهج الإسلامي في التنمية

الدكتور وجددي محمود حسين

**قسم الاقتصاد - كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

المقدمة :

يتناول هذا البحث - أثر العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية مع التركيز على بيان الأثر المذكور في المنهج الإسلامي - محاور ثلاث :

- الأول : ارتباط التنمية الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية وأهمية أثر الإنسان فيها . مع إطلالة على خلفية الأحوال الاجتماعية في جهود التنمية بالبلدان الإسلامية وعلاقة المؤشرات الرقمية للعوامل الاجتماعية بمستوى الإنتاجية في البلدان المذكورة .

- والثاني : مداخل العوامل الاجتماعية المؤثرة على التنمية الاقتصادية في بيان للعوامل الأساسية في تكوين الشخصية الاجتماعية والسلوك الدافع للتنمية الاقتصادية ، فضلا عن العوامل المتعلقة بالبنیان الاجتماعي المؤسسي والتعليمي . وعرض للتناقضات الاجتماعية التي تشكل عوامل سلبية في مواجهة التنمية الاقتصادية .

- والثالث : حول الأبعاد الاجتماعية للمنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية سواء فيما يتعلق بتشكيل النسق الاجتماعي الدافع للتنمية الاقتصادية أو أثر الهيكل الاجتماعي والنظام التعليمي التربوي الإسلامي الدافع للتنمية ، فضلا عن الأهداف الاجتماعية المقترنة بمنهج التنمية الاقتصادية في الإسلام ، كما تعرضها القيم والتوجهات المعقدية والفكرية في الإسلام وكما أبرزتها التجربة التاريخية للاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول

ارتباط التنمية الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية وأثر الإنسان

المطلب الأول :

هدف وأهمية بحث الموضوع وفرضية تفوق المنهج الاسلامي :

تتعلق الدراسة الاقتصادية بصفقتها فرع من العلوم الاجتماعية والإنسانية ، بمشكلات للإنسان يواجهها وهو بصدد تحقيق رغباته في الاستهلاك والحصول على وسائل العيش من خلال جهده الإنتاجي الذي يتعاون فيه مع آخرين ويتقاسم معهم ثمار العمل ، ومن خلال تعامله مع الموارد المتاحة من حوله على اختلافها . ومن ثم فإن الإنسان ونشاطه الاقتصادي يعتبر المحور الأساسي للدراسة الاقتصادية وخاصة عملية التنمية الاقتصادية التي تتحرك بجهد الإنسان وغايتها رفاهية الإنسان وحياته في محيطه الاجتماعي .

وتدور هذه الدراسة حول بيان العوامل الاجتماعية المؤثرة على عملية التنمية الاقتصادية سواء منها الدافعة لتلك العملية أو المعرفة لها ، فالأداء الاقتصادي للفرد أو المجتمع - في غمار جهود التنمية الاقتصادية يرتبط بعدد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية المتعلقة بالإنسان سواء في الاستهلاك ، أو النشاط الاجتماعي أو في توزيع الدخل ، إذ يعود ذلك الارتباط : أولاً لأهمية تكوين الفرد نفسياً وفكرياً وجسدياً وروحياً في الإعراب عن رغباته وأهدافه وفي كافة جوانب سلوكه الاقتصادي ، وثانياً لضرورة احتكاك وتفاعل الفرد مع الآخرين في مجال نشاطه وفي مجتمعه وسائر الكون المحيط به ، مما تتحدد من خلاله علاقات عمل الإنسان - بصفته عنصر إنتاجي - بسائر أصحاب العناصر الإنتاجية الأخرى فضلاً عن علاقة فئته الاجتماعية بسائر فئات المجتمع . كما يرجع الارتباط ثالثاً لكون الرفاهية الاقتصادية التي تسعى جهود

عملية التنمية الاقتصادية لرفعها، لا تتحقق بمفهومها الشامل إلا مصحوبة بمستوى رفاهيته الاجتماعية المعنوية، بما تضمه من مظاهر وأحاسيس المساواة والعدالة والحرية السياسية والفكرية والعقدية.

ومن خلال هذا المنظور الحضاري الشامل للتنمية، تهدف هذه الورقة إلى عرض المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية للمنهج التنموي الإسلامي الذي يرتبط بتصور شامل لموقع الإنسان ومساره ومصيره بحقائق ثابتة أهمها:

- الله خالق كل شيء، وحكمته تعالى من خلق الإنسان عبادة الله وطاعته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات، ٥٦)

- الله سبحانه وتعالى هو المنتهى ومرضاته الغاية من كل نشاط.

﴿مَخْلَقَنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الأحقاف، ٢)
﴿وَأَن إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ (النجم، ٢٤)

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون: ١١٥)
- الله سبحانه وتعالى باسط الأرزاق لنفع الإنسان، ومكلفه بالسعي لتحصيلها.

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (الملك: ١٥)
- للإنسان أفضلية وتكريم - من الله - على سائر المخلوقات:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠)

- الإنسان مسؤول مكلف بتعمير الأرض.

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْخَلْقَ الْأَرْضَ﴾ (الأنعام: ١٦٥)
﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦).

ثم تهدف الورقة في المقام التالي إلى إبراز أفضلية المنهج الإسلامي الشامل للتنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية، على ما سواه من النماذج والنظريات المعاصرة، حيث ينطلق الكاتب من فرضيات ثلاث: أولها: أن للإنسان على أنه نظام اجتماعي أهدافاً بعيدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتصدر الأولوية فيها الأهداف والجوانب الاجتماعية.

وثانيها: أن أدوات المنهج الإسلامي في تحقيق استراتيجية التنمية لها أثر بارز في توفير العناصر ذات البعد الاجتماعي الدافعة للتنمية الاقتصادية.

وثالثها: أن الأثر الذي يمكن أن تتصدى به الأبعاد الاجتماعية للمنهج الإسلامي في مواجهة عقبات وتحديات التنمية الاقتصادية بالدول النامية ومنها البلدان الإسلامية أثر قوي الفاعلية.

وترجع أهمية بحث الموضوع في الوقت الحاضر:

على المستوى النظري: إحساس علماء الاقتصاد والاجتماع والدارسين بفقدان أو ضآلة الاهتمام سابقا بتأثير العوامل الاجتماعية لدى معالجة المسائل الاقتصادية وفي نظريات ونماذج النمو الاقتصادي الشائعة: فأدوات التحليل المستعملة في النظريات الاقتصادية تمت غاليتهما للتحليل الوحدى المنفعى، والنظريات الذائعة للنمو الاقتصادي تركز بإفراط على عامل التكوين الرأسمالى مع إهمال للمتغيرات الاجتماعية. كما أن الفكر الماركسي رغم توقفه عند التناقضات الاجتماعية للنظام الرأسمالى قد غالى في التأكيد على الأساس المادى الاقتصادى في تطور النظم.

كما أن الحوار حول التأثير والتأثر بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية، وأياها تحتل الصدارة على أنها متغير مستقل وأياها يتراجع على أنها متغير تابع، لا يزال الجدال فيه دائراً، رغم التسليم بوجود التأثير المتبادل بين كل من نوعي العوامل، فأثر العوامل الاقتصادية من واقع نشاط الإنتاج الغالب على نمط مستوى المعيشة يختلف بحسب النشاط السائد ما بين صناعة وزراعة ورعي... إلخ، كما أن الأحوال الاجتماعية المعيشية للقوة العاملة من حيث مستوى التعليم والصحة ومعدل البطالة تنعكس على مستوى الإنتاج والأحوال الاقتصادية.

ويؤكد التأثير المتبادل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية: أن رفع نصيب الفرد من الدخل أو الناتج ودعم القدرات الإنتاجية في مقام التنمية الاقتصادية أصبح يشكل الهدف القريب من التنمية، حيث إنّ الهدف البعيد والنهائي هو النهوض برفاهية الإنسان وتحسين مستوى معيشته وأحواله المادية والمعنوية. ومن جهة أخرى تؤدي التنمية الاجتماعية إلى جانب وظيفتها الأساسية من النهوض بقدرات الأفراد

ذهنياً وثقافياً وصحياً، إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للقوة العاملة والإمكانات البشرية للمجتمع بوجه عام، كما أن التنمية الاقتصادية وما تكلفه من زيادة الإنتاج والدخل، لا تضمن زيادة الرفاهية ما لم يصاحبها توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع.

على أن تطورات حديثة للدراسة الاقتصادية من الانحياز للمذهب الفردي والفلسفة النفعية، قد ظهرت مؤخراً في اتجاه تقدير المنفعة الاجتماعية وحساب التكلفة والعائد الاجتماعي على المستوى القومي. كما أنجزت دراسات تطبيقية بمعرفة اقتصاديين واجتماعيين في العقود الثلاثة السابقة^(٦) للتعرف على المتغيرات غير الاقتصادية المؤثرة على التنمية الاقتصادية وإخضاعها للتحليل بموجب أدوات الدراسة الاجتماعية.

وعلى المستوى الواقعي: واجهت - ولا تزال تواجه - تجارب التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة صعوبات ومعوقات، ترجع في الغالبية منها إلى عوامل اجتماعية كتندي مستوى التعليم وشيوع تقاليد وعادات تؤثر سلباً على عملية التكوين الرأسمالي أو فقدان روح الابتكار والمبادرة أو ضعف الكفاءات التنظيمية والمهارات، وهيمنة بعض القيم الاجتماعية السلبية والتكوين الطبقي على صنع القرار الاقتصادي المؤثر على التنمية، وإذا كانت تلك العقبات أكثر شيوعاً في البلدان النامية التي تعاني أصلاً من سمات وأسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي في شكل وصفه البعض بالحلقات الخبيثة للفقراء، فإن تجارب النمو الاقتصادي الحديثة حتى في الدول المتقدمة قد تولدت عنها بعض المشكلات الاجتماعية كحالة الانفصام الحضاري بين القرية والمدينة وارتفاع نسبة البطالة في الحضر نتيجة اندفاع الريفيين للهجرة إلى المدينة حيث ينقلون عاداتهم وأساليب سلوكهم فضلاً عن إحساسهم بالضياع في المدينة في مواجهة مشكلات الإسكان والانتقال والتكيف مع عادات ونظم العمل الجديدة في المصانع والتقاليد الاجتماعية لأهل الحضر، مما يفضي إلى سوء التوافق المهني والأمراض النفسية الصناعية وارتفاع معدلات التغيب عن العمل وإصابات العمل.^(٧)

فإذا تجاوزنا العقبات والمشاكل الاجتماعية التي تواجه التنمية الاقتصادية فثمة

إيجابيات لعدد من العوامل الاجتماعية التي تأكدت فعاليتها بالفعل تاريخياً من خلال بعض التجارب، فكان الخلق الديني في تجارب دول الغرب من بين مكونات الإطار الثقافي، مما ساعد على تطوير أنماط الإنتاج وروح التجديد Innovation في أساليب وأدوات الإنتاج وأنواع السلع. ومن قبيل ذلك تجربة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية التي صاحبها ازدهار النشاط الفردي المنظم من خلال مركب يشمل المبادئ الدينية البروتستانتية مع بعض القيم التي نشأت في مرحلة معينة بالمجتمع الأمريكي^(٣) كما ارتبط قيام النهضة الصناعية في اليابان بالتقاليد العريقة التي اتصف بها المجتمع الياباني، منتجون وعمال حيث تعتبر من التجارب الرائدة لتأثير القيم الاجتماعية والمعتقدات الدينية التي انعكست على سلوك العمال في امتثالهم لأوامر الرؤساء مما يرجع لمبادئ الديانة التقليدية «الشنتوزم الداعية لتقديس الآباء والأجداد و طاعة الأكبر بل وكان من عوامل نجاح ازدهار الصناعة اليابانية، روح المودة السائدة بين العمال وأرباب العمل والتعاون بين الفئتين ومراعاة رب العمل في تحديد أجر العامل، خبرته ومستوى تعليمه وظروفه مع أخذ ظروف المنشأة في الاعتبار.^(٤)

على أن التجربة الفريدة في الازدهار الاقتصادي للدولة الإسلامية قبل منتصف القرن السابع الميلادي خاصة مع انتشار الفتوحات الإسلامية، كانت أقوى مثال على تأثير القيم وقوة العقيدة في دفع النهضة الاقتصادية والإشعاع الحضاري مما نشير إليه في المبحث الثالث إن شاء الله.^(٥)

وفي مجال الواقع والتطبيق الحديث لإدخال العوامل والاعتبارات الاجتماعية في الحسبان ما تنتهجه الكثير من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر من استهداف عدالة توزيع مكاسب التنمية بتقريب الفوارق المعيشية بين فئات المجتمع وأقاليم الدولة ومن اتخاذ شعارات إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والاعتماد على الذات في مقدمة أهداف الخطط والبرامج الاقتصادية، فضلاً عن تبني بعض الاستراتيجيات لفكرة استخلاص الفائض الاقتصادي الاجتماعي وتعبئة الفاقد والضائع من الموارد وترشيد النفقات العامة والاستهلاك.^(٦)

المطلب الثاني :

الأحوال الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في بلدان العالم الإسلامي . تدنى الأوضاع الاجتماعية والمعيشية في الغالبية من البلدان الإسلامية وأثر ذلك على مسيرة التنمية الاقتصادية

تشير مراجعة الأحوال الاجتماعية ذات الصلة بعملية التنمية في البلدان الإسلامية، إلى تدني تلك الأوضاع في الغالبية من دول العالم الإسلامي باستثناء الدول المنتجة للبترو، حيث يمثل الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل سمة سائدة فيما يقرب من ٤٠ دولة إسلامية، فبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي عام ١٩٩٣م في كل من بنجلاديش ومالي أقل من ٣٠٠ دولار ولدى كل من باكستان وموريتانيا ونيجيريا أقل من ٦٠٠ دولار، بل تدنى في الصومال إلى ١٥٠ دولار فقط سنوياً، وحتى بعض الدول المصدرة للبترو مثل اندونيسيا والجزائر، كان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بها بنسبة ٣٪، ٧٪ من نصيب الفرد في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والسويد اللتين بلغ نصيب الفرد فيهما ٢٣٠٩٠ دولار سنوياً.^(٣)

كذلك فإن إنتاج الغذاء بالدول الإسلامية لا يسد حاجة الأعداد المتزايدة من سكانها، خاصة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني بها . فبينما يجاوز معدل نمو السكان في كل من أوغندا والجبون والسودان وسوريا ٣٪ سنوياً فإن معدل إنتاج الغذاء بكل منها في الفترة ١٩٨٩/٨٠ كان ٩، ٠، ٨، ٥، ١، ٨، ٠، على التوالي.^(٤)

ومن أمثلة الدولة الإسلامية التي لا يحصل سكانها على المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية اليومية من الغذاء (عام ١٩٩٠/٨٨) :
تشاد ٧٤٪، الصومال ٧٣٪، السنغال ٨٤٪، نيجيريا ٨٥٪، أوغندا ٨٢٪، بنجلاديش ٨٣٪.

وتتصف القوة العاملة في الغالبية من الدول الإسلامية بانخفاض نسبتها من إجمالي

تعداد السكان مقارنة على النسبة المقابلة لدى الدول المتقدمة فالنسبة المذكورة في كل من ليبيا والسعودية والمغرب وتونس عام ١٩٨٨ م ٢٣,٧ ، ٨,٣٩ ، ٣١,٣٠ ، على التوالي بينما تبلغ في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل ٤٦,٣٪.

كذلك تتراوح نسبة السكان الذين في عمر النشاط الإنتاجي في بعض الدول النامية - مثل أوغندا وتركيا ونيجيريا وليبيا والصومال ما بين ٤٩ ، ٥١,٥٪ بينما تبلغ تلك النسبة في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل ٦٧,٢٪ في المتوسط^(٩)

وتتصف معدلات النمو السكاني بالدول الإسلامية بالارتفاع الشديد بوجه عام فهي أعلى بما يزيد عن ستة أضعاف معدل نمو السكان بالدول المتقدمة مرتفعة الدخل، لدى كل من نيجيريا وباكستان وسوريا والصومال واليمن، ويبلغ معدل النمو السكاني في كل من ليبيا وسوريا ونيجيريا (في الفترة ٨٠ - ١٩٩٠ م) : ٤,١ ، ٣,٦ ، ٣,٢٪ بينما لا يتجاوز في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل في المتوسط ٠,٦٪.

ومن حيث المستوى التعليمي تنخفض معدلات القراءة والكتابة بين الكبار لدى العديد من الدول الإسلامية. ومن أمثلة ذلك عام ١٩٩٠ م :

تنخفض النسبة لدى كل من بوركينا فاسو وسيراليون إلى ٢١,١٨٪ وتتراوح لدى كل من الصومال وغينيا والسودان بين ٢٤ : ٢٧٪ وتتراوح لدى كل من النيجر وأفغانستان وتشاد وباكستان بين ٢٨ : ٣٠٪.^(١٠)

ويقدر عدد السكان الأميون بين الكبار في كل من باكستان وبنجلاديش والسودان بالمليون نسمة عام ١٩٩٠ بـ ٤٣,٤٢، ١٠ مليون على التوالي.^(١١)

كما يلاحظ انخفاض نسبة المقيدين من التلاميذ في المرحلة الثانوية (من المرحلة العمرية) عام ١٩٩١ م عن ٢٠٪ في كل من سيراليون وبنجلاديش ومالي وباكستان والسنگال، ونسبة المقيدين في المرحلة الابتدائية في العام المذكور عن ٥٠٪ لدى كل من سيراليون ومالي وباكستان والسودان على سبيل المثال.

ومن حيث مستوى الخدمات الصحية ومرافق المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي. يوضح الجدول الآتي نسبة السكان الذين يحصلون على تلك الخدمات في أواخر الثمانيات:^(١٢)

جدول رقم (١) نسبة السكان الحاصلين على :

الخدمات الصحية	مياه الشرب الصالحة	مرافق الصرف الصحي	
(%)	(%)	(%)	
١٩٨٩/٨٧	١٩٩٠/٨٨	١٩٩٠/٨٨	
٤٣	٢٨	٢١	أفغانستان
٤٦	٤٨	—	نيجيريا
٢٨	٣٧	١٨	الصومال
٣٥	٤٦	—	اليمن
٤٥	٨١	١٠	بنجلاديش
٥١	٢١	—	السودان
٥٥	٥٥	١٨	باكستان
٤١	٣٢	—	الكاميرون

ويقدر عدد المحرومين من الخدمات المذكورة ببعض الدول الإسلامية المذكورة
بالمليون نسمة عام ١٩٩٠ بمايلي: ^(١٣)

جدول رقم (٢)

باكستان	بنجلاديش	السودان	الجزائر	
٥٥,٢	٦٣,٦	١٢,٣	٢,٥	دون خدمات صحية
٥٤,٦	٢٢,٢	١٩,٩	٧,٤	دون مياه صالحة للشرب
١٠٠,٣	١٠٠,٠	٠٠٠	٩,٨	دون مرافق للصرف الصحي

وفي صدد نسبة مساهمة النساء ضمن القوة العاملة بالإنتاج، توضح الأرقام المقارنة
أنها نسبة غاية في التدني في العديد من البلدان الإسلامية خاصة إذا قورنت بمثيلتها

بالدول الصناعية، الأمر الذي يعني غياب جانب مهم من القوى العاملة المتاحة أو الطاقات البشرية الصالحة للإنتاج، فتبلغ النسبة المذكورة لدى كل من:

البلد	النسبة	البلد	النسبة
الإمارات العربية المتحدة	٦,٢	السعودية	٧,١
ليبيا	٨,٧	العراق	٥,٨
بنجلاديش	٦,٥	مصر	١٠,٩
جميع البلدان النامية	٣٢,٥		

هذا بينما تبلغ نسبة النساء العاملات ضمن القوى العاملة في الدول الصناعية ٤٣,٧٪^(١١) ويرجع ذلك الفارق الكبير إلى دور المرأة في المجتمع ومدى تأثير التقاليد ومستوى المعيشة وطبيعة النشاط الاقتصادي ودرجة تعليم الإناث.^(١٢)

ومن حيث درجة التفاوت في مستوى الدخل والمعيشة بين فئات المجتمع في الدول الإسلامية لا تتوافر للمقارنة الإحصاءات الكافية، كما لا توجد تلك البيانات عن فئات توزيع الدخل بدول البترول الإسلامية الغنية، ومع ذلك يمكن التمثيل لظاهرة التفاوت في مستويات الدخل بين فئات المجتمع في الفترة ١٩٨٨/٨٠، بنسبة الحاصلين من الأسر على ٤٠٪ والحاصلين على أعلى ١٠٪ من الدخل في الدول الإسلامية الآتية:^(١٣)

جدول رقم (٣)

البلد	النسبة	البلد	النسبة
باكستان	١٩٪	بنجلاديش	٢٣,٧٪
جيبوتي	١٥٪	إندونيسيا	٢١,٢٪
المغرب	٢٢,٨٪		

ويوجه عام تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر في الدول الإسلامية التالية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٠ كما يلي:^(١٤)

البلد	النسبة	البلد	النسبة
الأردن	٪١٥	تونس	٪١٨
مصر	٪٢٣	باكستان	٪٣٠
بنجلاديش	٪٨٦		

أثر تلك الأحوال الاجتماعية على التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية : لا يخفى أثر كل من الأوضاع السالف عرضها كأحوال معاشة بالدول الإسلامية ، كانهخفاض مستوى الغذاء والخدمات الصحية والمستوى التعليمي وضآلة نسبة القوة العاملة من حجم السكان وارتفاع معدلات النمو السكاني مع انخفاض نسبة من هم في عمر النشاط الإنتاجي ونسبة إسهام النساء في الإنتاج والتفاوت الكبير في مستوى الدخل ، وانعكاس كل تلك الأوضاع على طاقات وجهود التنمية الاقتصادية بتلك البلاد ، حيث تسفر جميعها عن انخفاض مستوى إنجاز الطاقات البشرية وقدرات الأفراد الجسمية والعقلية والمساهمة الفعالة في زيادة الانتاج وخاصة النهوض بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج .

ورغم ظهور الكثير من الدراسات وإنجاز البحوث التطبيقية للتعرف على أثر كل من المظاهر الاجتماعية المشار إليها ، مما سنشير إليه في البحث القادم من ورقتنا ، فإن ثمة تسليماً بأن قياس الإنجاز في مجال العطاء البشري بالبلدان النامية عامة يعتبر من الأمور المستعصية في هذا الخصوص ، حيث صممت هذه المفاهيم والبيانات أساساً لتناسب المجتمعات الغربية المتقدمة التي تعبر فيها تلك المؤشرات على أنها نسبة المدرجين في مراحل التعليم المختلفة أو من أنهم تلك المراحل مثلاً عن مستوى معين من التحصيل والمعارف والقدرات تكفله نظم التعليم في تلك المجتمعات المتقدمة ، بينما يحتاج تقويم مستوى التعليم في البلدان النامية ، ومنها الإسلامية إلى مؤشرات نوعية - وليست فقط كمية - لتحديد مستوى الانجاز التعليمي من واقع أثره على التوجهات والمعارف والقدرات التي يحصل عليها خريجو المراحل التعليمية المختلفة وذلك من خلال دراسات تطبيقية تعتمد على مؤشرات أكثر تعبيراً عن المساهمة الفعلية لنسق التربية ونسق الحوافز المجتمعي الذي يسود نظم التربية والتعليم في تلك

البلدان^(١٦) حيث تغطي الأنساق المذكورة العديد من العوامل والاعتبارات الاجتماعية المؤثرة على الإسهام البشري في التنمية الاقتصادية، كملكة الإبداع وروح الإنجاز والمبادرة والكفاءة التنظيمية والمهارات الفنية فضلا عن القيم والضوابط الأخلاقية الحاكمة للسلوك الاقتصادي.

علاقة مؤشرات العوامل الاجتماعية بالإنتاجية:

يُعدُّ مؤشر الإنتاجية Productivity لاستخدام الموارد من أهم المؤشرات الاقتصادية للإنجاز التنموي، ويُعدُّ تطور إنتاجية الموارد في قطاع الصناعة التحويلية على وجه الخصوص ذا دلالة قوية في التعبير عن مدى نجاح عملية التنمية الاقتصادية لما يحتله ذلك النشاط من أهمية في النهوض بالقيمة المضافة منا لموارد فضلا عن تحقيقه لهدف تنويع مصادر الدخل في البلدان النامية.

وفي دراسة تطبيقية لمركز الإحصاء والبحوث الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن العلاقة بين الإنتاجية والأجور في الصناعة التحويلية ببعض دول منظمة المؤتمر الإسلامي، عرضت الدراسة لعلاقة ناتج الصناعة التحويلية بكل من التشغيل والإنتاجية بسبع عشرة دولة إسلامية.^(١٧) واستخرجت بيان المتوسط السنوي لمعدل نمو الإنتاجية في الصناعة التحويلية بتلك الدول من واقع علاقة بسيطة هي قسمة الناتج الصناعي الإجمالي على عدد القوة العاملة في الصناعة المذكورة خلال الفترة ١٩٨٤/٧٥ وأوضحت الدراسة أن الدول الرائدة في معدلات النمو المرتفعة في إنتاجية الصناعة التحويلية كانت باكستان والأردن والكاميرون وإندونيسيا وبنجلاديش وتركيا بينما كانت المعدلات سلبية لدى كل من الصومال وأفغانستان والسنگال وإيران والجزائر (جدول ٤).

ونظراً للشح الكبير في البيانات المتعلقة بإنتاجية الموارد المقارنة في القطاعات المختلفة بالدول الإسلامية، ورغم قصور حساب الإنتاجية في الدراسة المذكورة، فقد قمنا بتحري علاقة مستوى الإنتاجية في الصناعة بحسب نتائج الدراسة، وبين بعض أحوال المتغيرات الأساسية الاجتماعية بمؤشرات عام ١٩٨٠ عن معدل نمو السكان سنوياً، ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة ونسبة الالتحاق بكل

من مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي والعمر المرتقب للرجال منذ الولادة ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء مقدرا بالسعرات الحرارية يوميا ونسبة ما ينفق على الصحة العامة من ميزانية الدولة، معتمدين على بيانات كتاب الجيب الإحصائي لمركز الإحصاء والبحوث الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن عام ١٩٩١ م.^(١٩)

وتوصلنا من مقارنة المتوسط السنوي لمعدلات نمو كل من الناتج الحقيقي والإنتاجية في الصناعة التحويلية لدى مجموعات ثلاث من الدول محل الدراسة المشار إليها آنفاً (جدول رقم ٣)، بمؤشرات تقدم الأحوال الاجتماعية المذكور آنفاً (راجع جدول رقم ٥).

جدول رقم (٤)

Productivity and Wages in Manufacturing Industry in the OIC Countries

Table 1

Average Annual Growth Rates (%)

Country	Productivity			Real Output			Employment		
	1975	1976	1980	1975	1976	1980	1975	1976	1980
	/1984	/1980	/1984	/1984	/1980	/1984	/1984	/1980	/1984
Pakistan	11.21	11.05	11.45	11.34	11.22	11.52	0.13	0.18	0.06
Jordan	10.80	7.64	14.48	17.81	13.45	23.60	6.33	5.37	7.54
Cameroon	10.26	10.41	10.07	11.17	10.17	12.45	0.83	-0.21	2.14
Indonesia	8.46	6.29	11.25	13.89	11.66	16.74	8.00	5.05	4.95
Gambia	7.15	7.07	7.24	-0.10	-3.02	3.67	-6.76	-9.42	-3.33
Bangladesh	5.05	7.68	1.80	8.82	11.20	5.92	3.61	3.27	4.04
Turkey	5.00	-1.21	13.32	7.64	1.34	16.08	2.51	2.58	2.43
Malaysia**	4.97	6.34	-1.61	9.14	14.87	-7.76	4.10	8.02	-6.25
Egypt**	3.34	3.68	2.50	7.34	7.68	6.94	3.86	3.86	3.90
Burkina Faso*	1.64	0.71	3.19	3.15	2.22	4.66	1.47	1.50	1.44
Tunisia	0.07	4.21	-4.87	10.34	14.65	5.17	10.25	10.01	10.56
Morocco*	-0.24	2.10	-2.52	4.26	7.53	1.09	4.51	5.32	3.70
Algeria	-1.49	-3.01	0.45	9.62	8.17	11.47	11.28	11.53	10.79
Afghanistan*	-3.06	-3.84	0.91	-2.19	-0.87	-8.52	0.90	3.08	-9.36
Iran*	-4.06	-2.27	-8.38	-0.54	-0.10	-1.63	3.66	2.22	7.36
Senegal	-6.35	-7.12	-5.39	-0.59	-1.50	0.57	6.16	6.05	6.30
Somalia	-15.96	-10.85	-21.94	-9.76	-5.03	-15.35	7.37	6.53	8.44

* Gross Output Valuation not defined (Iran 76-77)

** Gross Output in factor values

المصدر: SESRTCIC, Productivity and Wages in manufacturing Industry,

Journal of Econ Cooperation Among Islamic Countries, Vol.8,

No4, 1987

جدول رقم (٥)

مؤشرات الأحوال الاجتماعية لبعض الدول الإسلامية خلال النصف الأول من الثمانينات

الدولة	معدل نمو السكان ١٩٨٠	معدل وفيات أطفال (كل ألف)	نسبة ملمين بالقراءة (الكبار)	نسبة التحاق مرحلة ابتدائية %	نسبة التحاق ثانوي %	عمر مرتقب للرجال (سنة)	متوسط نصيب الفرد من الغذاء (سعرات)	نسبة انفاق الميزانية على الصحة
باكستان	٣,١	١٢٦	-	٣٩	١٤	٥٢	٢٢٣١	١,٥
الأردن	٣,٥	٦٩	٧٠	٤٠	٢٦	٦٤,٦	-	٢,٥
الكاميرون	١,٨	١٠٩	-	١٠٠	١٩	٥٥	٢١٧١	٥,١
إندونيسيا	٣,٥	٩٣	٩٢	١٠٠	٢٩	٥٢,٥	٢٤٢٣	٢,٥
بنجلاديش	٢,٤	١٣٦	٢٦	٦٢	١٨	٥٠	١٩٠٦	٢,٧
تركيا	٢,١	١٢٣	٦٧,٥	٩٧	٣٥	٦٠	٣٠٤٣	٣,٧
ماليزيا	١,٩	٢٤	٦٠	٩٣	٤٨	٦٧,٩	٢٦٢٣	-
مصر	٣	١٠٣	٤٤	٧٨	٥٤	٥٦,٨	٢٩٠٦	-
المغرب	٣	١٠٧	٢٨	٧٨	٢٥	٥٦,٦	٢٦٧٣	٣,٤
الجزائر	٣,١	١٠٢,٩	٣٥	٩٥	٣٣	٥٥,٩	٢٥١٥	-
أفغانستان	٢,٦	٢٠٥	٢٠	٣٤	١٠	٣٦,٦	-	-
إيران	٥,٦	١٠٨	٥٠	٨٨	٤٤	٦٠	-	٦,٣
السنغال	٢,٧	١٤٧	١٠	٤٦	١١	٤١,٧	٢٣٧١	-
الصومال	٢,٨	١٤٦	٦٠	٣٤	١٣	٣٩,٣	١٧٤٧	-

المصدر: SESRTCIC, Statistical Pocketbook of the O. I. C. Countries, Organization of the Islamic Conference, 1990

المجموعة الأولى: دول إسلامية ذات معدلات نمو ملموسة وإيجابية في كل من إندونيسيا، وتركيا، ومصر، والأردن وماليزيا، والكاميرون.

وقد صاحب ارتفاع الإنتاجية في تلك الدول تطور إيجابي في اتجاه المؤشرات الاجتماعية.

المجموعة الثانية: دول إسلامية ذات معدلات نمو سالبة (أي انخفاض) في كل من الناتج الحقيقي وإنتاجية الصناعة التحويلية وبيائها: الصومال وأفغانستان، وكان وراء تدهور الإنتاجية في تلك الدول في الفترة نفسها تقريباً تدهور سلبي في اتجاه مؤشرات المتغيرات الاجتماعية.

المجموعة الثالثة: دول إسلامية لم تتضح فيها العلاقة الإيجابية بين معدلات تغير الناتج الحقيقي واتجاهات مؤشرات المتغيرات الاجتماعية، وهي باكستان التي ارتفعت فيها الإنتاجية خلال الفترة، وكل من الجزائر وإيران والمغرب التي انخفضت فيها الإنتاجية برغم الاتجاه الإيجابي لمؤشرات المتغيرات الاجتماعية على أن ما لوحظ في حال هذه الدول الأخيرة، ان انخفاض إنتاجية العامل قد صاحبه - وربما تسبب فيه - زيادة في معدلات تغير التشغيل (العمالة) بمتوسط نمو سنوي قدر خلال الفترة بـ ٢٨، ١١، ٣، ٦، ٤٠٪ على التوالي^(٣) وتعتبر زيادة التشغيل أو فرص العمالة هنا تطوراً إيجابياً يفسره الاتجاه الإيجابي لمؤشرات المتغيرات الاجتماعية المذكورة آنفاً في صدد الدول الثلاث.

وفي استقراء لبيانات أحدث عن الإنتاجية في الصناعة (جدول رقم ٦) وتطور مؤشرات الأحوال الاجتماعية في آخر الثمانينات، في حدود ما هو متاح من بيانات عن الدول الإسلامية، تبين للباحث وجود: (راجع جدول رقم ٧).

١ - علاقة طردية إيجابية تبين معدل نمو نصيب المستخدم في الصناعة التحويلية من إيراداتها خلال الفترة ١٩٨٩/٨٠م لدى كل من إندونيسيا وماليزيا والأردن وبين متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الأعوام ١٩٩٠/٦٥م حيث صاحب ذلك مظاهر إيجابية لمستوى الصحة والغذاء والتعليم والعمر المتوقع للفرد.

كما وجدت تلك العلاقة الإيجابية الطردية بين نصيب المستخدم من الإيرادات في الصناعة التحويلية ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدى كل من باكستان وبنجلاديش غير أن مؤشرات المظاهر الاجتماعية السالف الإشارة إليها كانت ذات إتجاه سلبي لدى البلدين.^(٢١)

جدول (٦)

إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية ببعض الدول الإسلامية

الدولة	معدل نمو إسهام العامل في الإيرادات للصناعة ١٩٨٩ : ٨٠	الرقم القياسي لإسهام العامل في الناتج الإجمالي عام ١٩٨٩	الدولة	معدل نمو إسهام العامل في الإيرادات للصناعة ١٩٨٩ : ٨٠	الرقم القياسي لإسهام العامل في الناتج الإجمالي عام ١٩٨٩
ماليزيا	٣,٢	٠٠	اندونيسيا	٥,٩	٠٠
تركيا	٣,١-	١٨٤	باكستان	٦,١	٠٠
الأردن	١,٠-	٠٠	مصر	٢,١-	٢٢٣
سوريا	٥,٦-	٢٣٦	الصومال	٠٠	٠٠
السعودية	٠٠	٠٠	بنجلاديش	٠,٩	١٢٠
تونس	٠٠	٠٠	أفغانستان	٠٠	٠٠
الجزائر	٠٠	٠٠	السنغال	٠٠	٠٠
إيران	٨,٢-	٠٠	نيجيريا	٠٠	٠٠
دول صناعية أخرى للمقارنة			دول إسلامية متوسطة الدخل (١٩٨٠ = ١٠٠)		
الهند	٣-	١٦٩	دول إسلامية منخفضة الدخل (١٩٨٠ = ١٠٠)		
المكسيك	٣,٩-	١٢٨			
إيطاليا	١,١	١٤٥			

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٢م، جدول ٧.

جدول (٧)

مؤشرات التقدم الاجتماعي ببعض الدول الإسلامية في آخر الثمانينات

الدولة	متوسط معدل العمر السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي	وفيات الأطفال (كل ألف) ١٩٩٠	نصيب الفرد في الغذاء سعرات حرارية ١٩٨٩	نسبة المقبولين مرحلة الابتدائي ١٩٨٩	عدد التلاميذ لكل مدرس ابتدائي ١٩٨٩	نسبة الأمية ١٩٨٩	العمر المرتقب عند المولد ١٩٩٠
<u>دول متوسطة الدخل</u>	١٩٩/٦٥			%	تلميذ	%	سنة
ماليزيا	٤٪	٦٦	٢٧٧٤	-	٢١	٢٢	٧٠
سوريا	٢,٩	٤٣	٣٠٠٣	٩٧	٢٦	٢٦	٦٦
السعودية	٢,٦	٦٥	٢٧٧٤	-	١٦	٣٨	٦٤
تركيا	٢,٦	٦٠	٢٦٣٦	-	٤١	١٩	٦٧
إيران	٠,١	٨٨	٣١٨٠	٩٤	٢٤	٤٦	٦٣
الأردن	-	٥١	٢٦٣٤	-	٢٨	٢٠	٦٧
تونس	٣,٢	٤٤	٣١٢١	٩٥	٣٠	٣٥	٦٧
الجزائر	٢,١	٦٧	٢٨٦٠	٨٨	٢٨	٤٣	٦٥
<u>دول منخفضة الدخل</u>							
اندونيسيا	٤,٥	٦١	٢٧٥٠	٩٩	٢٣	٢٣	٦٢
مصر	٤,١	٦٦	٣٣٣٦	-	٢٤	٥٢	٦٠
باكستان	٢,٥	١٠٢	٢٢١٩	-	٤١	٦٥	٥٦
الصومال	١,٠-	١٢٦	١٩٠٦	-	-	٧٦	٤٨
بنجلاديش	,٧	١٠٥	٢٠٢١	٦٣	٦٠	٦٥	٥٢
أفغانستان	-	-	-	-	-	٧١	٤٢
السنتال	٠,٦-	٨١	٢٣٦٩	٤٨	٥٨	٦٢	٤٧
نيجيريا	٠,٦	٩٨	٢٣١٢	-	٣٧	٣٧	٥٢
السودان	-	١٠٢	١٩٧٤	-	-	٧٣	٥٠
<u>اقتصاديات منخفضة الدخل</u>							
«متوسطة»	٢,٢	٤٨	٢٨٦٠	٨٩	٢٧	٢٢	٦٦

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٢، جداول ١، ٢٨، ٢٩

٢ - علاقة طردية إيجابية بين إسهام المستخدم في الناتج الإجمالي للصناعة التحويلية (كمقياس للإنتاجية) بحسب الرقم القياسي لعام ١٩٨٩ (عام ١٩٨٠ = ١٠٠) وبين معدلات النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الفترة (١٩٩٠ / ٦٥) وذلك لدى كل من تركيا ومصر وسوريا، مع مؤشرات إيجابية أيضا للمتغيرات الاجتماعية عن الصحة والتعليم والغذاء والعمر المتوقع للفرد. وفي بانجلاديش كانت العلاقة طردية إيجابية بين الإنتاجية ونمو نصيب الفرد من الناتج غير أن المؤشرات الخاصة بالمتغيرات الاجتماعية كانت بالسلب.

٣ - في عدد من البلدان الإسلامية لا تتوافر بيانات عن الإنتاجية في الصناعة التحويلية سواء بمؤشر معدل نمو إيرادات العامل أو إسهام العامل في الناتج الإجمالي للصناعة، لكن المرجح لدى تلك الدول تدنى الإنتاجية حيث كانت بيانات الإنتاجية لديها سلبية وفقا لبحث SESRTCIC المشار إليه آنفاً خلال الفترة ١٩٨٤/٧٥ م. (٣) تلك الدول هي أفغانستان والصومال والسنغال ونيجيريا والسودان، وتبدو مؤشرات الأحوال الاجتماعية في الدول المذكورة متدهورة خلال الفترة ١٩٩٠ / ٨٠ (جدول ٤) يصاحب ذلك تدني معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

٤ - لدى كل من تونس والجزائر ظهرت مؤشرات الأحوال الاجتماعية الحديثة (١٩٩٠ / ٨٠) في مستوى طيب، ورغم غياب بيانات إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية لديهما، فالراجح أنها إيجابية بدليل ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لديهما، ومع ملاحظة ارتفاع معدل نمو العمالة لدولة الجزائر في الفترة السابقة ١٩٨٤/٧٥ م. (٣).

هكذا يمكن أن نخلص إلى تأثير العوامل الاجتماعية على عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأثير الأولى طرديا على إنتاجية عنصر العمل الذي يحظى بدعم قدراته والنهوض بكفاءته في ظل مستوى أعلى من التعليم التأهيلي والرعاية الصحية والغذاء الأفضل.

فلم يعد مؤشر نصيب الفرد من الدخل بمؤشر كاف لقياس فوارق التقدم والنمو ومستوى الرفاهية، بل قد يخفى وراءه فوارق كبيرة في عدالة توزيع الدخل في

المجتمع فضلا عن الفوارق في مستوى الإنجاز ودرجة الإبداع والإحساس بالانتماء .
من أجل ذلك أدخلت في دراسات التنمية الاقتصادية العديد من المؤشرات التي
يضمها مقياس مركب من عدد من المؤشرات الاجتماعية، كذلك المقياس الذي
اعتمده المكتب الإحصائي لهيئة الأمم المتحدة، والذي يضم ما يعبر عن توافر
الخدمات العلاجية ومستوى الغذاء وخدمات التعليم وظروف الإسكان وفرص
العمل .

على أن العوامل الاجتماعية المؤثرة على جهود التنمية، لا تقتصر على الجوانب التي
استخدمت مؤشرات قياسها فحسب، وإذا كان استخدام مؤشرات مستوى التعليم
والصحة والغذاء قد أكد أهمية وفعالية تلك المتغيرات الاجتماعية لرفع مستوى
الإنتاجية وبالتالي النهوض بمعدلات النمو الإقتصادي، فتمتة متغيرات اجتماعية
أخرى كالترية الأخلاقية والسلوكية والدينية والثقافية وروح المبادرة والإبداع وإيجابية
الانتماء للمجتمع والتحرر من العادات والتقاليد السلبية والتعصبات العرقية والقبلية،
لها أثرها الكبير على تعبئة الطاقات وصقل القدرات والمهارات وتحقيق الانضباط
السلوكي الفردي والاجتماعي، على الوجه الدافع للتنمية الاقتصادية، وكلها - كما
سلفت الإشارة - متغيرات اجتماعية تحتاج إلى ابتكار وتصميم معايير ومؤشرات لقياس
مستواها ودرجة إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

تلك المتغيرات الاجتماعية الأخرى ومعالجات أثرها على التنمية الاقتصادية ستكون
بمشيئة الله موضوعا للمبحثين الآتين؛ أولهما يتضمن عرضا لجهود فروع عديدة
للعلم الاجتماع والثاني لبيان الأهمية والأثر الخاص للاقتصاد الإسلامي في دعمها
وترسيخ علاقتها بمنهج التنمية الشاملة الإسلامي .

المبحث الثاني

مداخل العوامل الاجتماعية المؤثرة على التنمية الاقتصادية

سارت دراسات التنمية حديثاً في اتجاه المدخل الذي يأخذ بالمفهوم الشامل البعيد المدى للتنمية، حيث تقوم عملية التنمية على عدد من المتغيرات الأساسية، بعضها اقتصادي Economic، وبعضها غير اقتصادي Noneconomic، تلك هي المتغيرات أو العوامل الاجتماعية والثقافية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي في أي بلد وبذلك اتسعت رقعة المدخل التنموي القائم على الدراسات الحديثة لتنمية اقتصادية اجتماعية Socioeconomic.

ولما كان النظام الاقتصادي الإسلامي بما يعكسه على منهج التنمية من قيم ومبادئ تتسم بالنظرة الشاملة لعملية التنمية بكل أبعادها تلك الأبعاد التي يشكل الجانب الاجتماعي منها في الاقتصاد الإسلامي المحور الأساسي، فربما يكون من المناسب قبل التطرق لتلك الأبعاد الاجتماعية في الإسلام في المبحث القادم من دراستنا هذه، أن نتناول عرضاً لبعض النظريات والاتجاهات الحديثة والتي تمت لعلوم اجتماعية عديدة، من منظور المفهوم الشامل البعيد الهدف. وهو منظور حضاري واجتماعي واقتصادي وسياسي، ويعتبر الجانب الاقتصادي فيه تابعاً للكيان الحضاري والتنمية الاجتماعية والسياسية، وهو المفهوم الذي يستلزم للتنمية في البلاد النامية، إجراء تغيير هيكلي اجتماعي وسياسي من أجل تحسين أنساق الانتاج والتوزيع بما يكفل تحقيق التقدم والنهوض بمستوى الرفاه المادي والمعنوي مع المحافظة على الذاتية الحضارية وتعزيزها وهي جميعها أمور كفلها أصلاً المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية، كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث.

ونتناول هنا العوامل الأساسية في تكوين الشخصية الاجتماعية والسلوك الدافع للتنمية الاقتصادية، ثم بيان العوامل ذات الصلة بالهيكل الاجتماعي المؤسسي والتعليمي والسياسي والتي تعتبر بمثابة خلفية هامة لجهود التنمية الاقتصادية. وبلي ذلك العوامل الاجتماعية السلبية والتي تأخذ شكل عقبات وتفضي إلى تناقضات اجتماعية تعترض عملية التنمية سواء قبل بدايتها أو أثناء إنجازها.

المطلب الأول :

عوامل أساسية في تكوين الشخصية الاجتماعية والسلوك الدافع للتنمية الاقتصادية

يدخل في تكوين النسق الاجتماعي الذي يتشكل وفقا له سلوك أفراد المجتمع - في الاقتصاد وغيره - المعتقدات والقيم السائدة في المجتمع والعوامل النفسية المؤثرة على بواعثهم والمتغيرات الثقافية المؤثرة على وعيهم وتفكيرهم وما يمكن أن يتحلون به من روح المبادرة والقدرة على الإبداع ومدى طموح الأفراد في رغباتهم واحتياجاتهم فضلا عن عاداتهم وتقاليدهم الحاكمة لسلوكهم في الاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج.

وتأخذ كل تلك المتغيرات موقعها المؤثر على دوافع الأفراد في سلوكهم الاقتصادي المحفز للتنمية، برغم كونها متغيرات معنوية وليست من طبيعة نقدية Nonpécuniary حيث لا يجرى تبادلها في السوق مقدرة بالنقود ومن قبيل ذلك درجة إحساس الأفراد بالأمان، والاستمتاع بالفراغ، والمكانة الاجتماعية والارتباط العاطفي ببيئة أو أساليب إنتاجية تقليدية.

موقف التحليل الاقتصادي وتطور النظرية الاقتصادية :

وعادة ما يغفل الاقتصاديون لدى انشغالهم بدوال الإنتاج - وربما من قبيل التجريد والتبسيط - العديد من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تمثل متغيرات مؤثرة على الإنتاج، وبوجه خاص على إنتاجية العامل. فعند الانشغال مثلا بتأثير الأجر على مقدار الجهد الذي يبذله العامل في الإنتاج لا يأخذ الاقتصادي في اعتباره بعض العوامل الاجتماعية والإدارية التي تشارك في التأثير كأنماط سلوك العمال والتفاعلات التي تقوم بينهم.

ومن أجل ذلك تتجه النظرية الاقتصادية نحو عدم الاكتفاء بالمتغيرات النقدية Pecuniary variables في تحليل دالة المنفعة الفردية بل إلى ضرورة إدخال المتغيرات غير

النقدية المشار إليها في تحليل الدالة المذكورة لتصبح أكثر شمولاً وليمكن بمقتضاها التنبؤ بدرجة أسلم وأكفاً، كما أصبح التعرف على تلك المتغيرات ورصدها وإخضاعها للتحليل ضمن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية يمثل ضرورة يكملها التعرف على أدوات التحليل المستخدمة في الدراسات الاجتماعية المختلفة.

وتبدو ضرورة ذلك على وجه الخصوص في المجتمعات الزراعية بالبلدان الساعية للتقدم، حيث تقف المتغيرات الاجتماعية والثقافية وظروف البيئة السائدة في الريف وراء نجاح تجارب التنمية في بعض المناطق، ويضرب مثال لذلك باختلاف حجم المزرعة السائد ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مما ينعكس على إنتاجية الزراعة في كل منهما برغم الجوار وتساوي خصوبة التربة بهما، الأمر الذي تفسره ظروف البيئة الاجتماعية المختلفة لدى كل منهما.

ويهتم حديثاً علم الأنثروبولوجي بالكشف عن الجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية، حيث يؤكد علماء الأنثروبولوجي أن مبادئ علم الاقتصاد الشائعة إنما تخص المجتمعات الرأسمالية التي نشأت في ظلها، مما يرتبط بالتبادل النقدي وأثر استخدام الآلات والتكنولوجيا، بينما توجد مجتمعات ريفية لا تعرف المعاملات النقدية التجارية والنظام المصرفي الحديث، وتستخدم من أساليب الإنتاج أنماطاً تقليدية بسيطة، ولا يخفى ما في غياب النقود في تلك المجتمعات من تعذر حساب التكاليف ومقارنة الأسعار وقياس المتغيرات والعلاقات الاقتصادية.^(٤) كما توصلت بعض من الدراسات^(٥) المشار إليها إلى تأثير النشاطات الاقتصادية في كثير من المجتمعات بعوامل القرابة والرياسة والتكوين القبلي والدين، بل والاستعانة أحياناً بالأعمال السحرية والاعتقاد فيها.

هل العوامل الاجتماعية والأخلاقية متغير مستقل أم تابع للجوانب الاقتصادية في التنمية؟ :

إذا كان الاقتصاديون قد سبقوا غيرهم من أهل التخصصات الاجتماعية الأخرى إلى دراسة التنمية فتركز اهتمامهم في المراحل الأولى على الجوانب الاقتصادية منطلقين من أفكار المدارس الاقتصادية السابقة حول النمو الاقتصادي، فقد بدأ الاهتمام

لاحقاً بدراسة الواقع الاجتماعي والأخلاقي لبعض التجارب، إلا أن ذلك الاهتمام انصب على تجارب الدول الأوروبية خلال انتقالها من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات صناعية متقدمة بفضل الثورة الصناعية إبان القرن التاسع عشر حيث بدأ الاهتمام بتفسير تجارب النمو والتقدم الاقتصادي في ظل قيم اجتماعية جديدة وبالتغلب على معوقات قائمة من العادات والتقاليد.

وحتى هذه المرحلة، بدأ جلياً إهمال أو تأخير أثر الجوانب الاجتماعية في التنمية، حيث اعتبرت الجوانب الاقتصادية وخاصة التقدم التكنولوجي هي المتغير المستقل في تحقيق التقدم والنمو حيث يتبع العوامل الاقتصادية تقدم تابع في الأحوال الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة، الأمر الذي يعد تبسيطاً شديداً لظاهرة الانتقال من التخلف إلى النمو.^(٣٦)

وتطور تحليل العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع من خلال دراسات عديدة أوضحت تبادل الدور المؤثر في التقدم والنمو ما بين التكنولوجيا والمتغيرات الاجتماعية، حيث تكون التكنولوجيا أحياناً متغيراً مستقلاً وتكون في أحيان أخرى المتغير التابع للعوامل الاجتماعية، وكان من تلك الدراسات على سبيل المثال كوتريل^(٣٧) وماكس فيبر^(٣٨) وجنار ميردال، فزيادة عدد أفراد الأسرة في المتوسط، كان وراء استحداث عربات كبيرة الحجم، كما أن قناعة المجتمع من خلال قيمه وثقافته بضرورة الاقتصاد في الحروب، كان وراء اختراع العديد من أسلحة الفتك والتخريب.

بل يعزو ماكس فيبر الكثير من عوامل نشأة النظام الرأسمالي: إلى الدوافع الأخلاقية النابعة من الدين، مما انعكس على السلوك الاقتصادي بالمتابعة والدأب على كسب الرزق وخفض نفقة الإنتاج.

الإسهامات النظرية النوعية في تأثير الأبعاد الاجتماعية:

على صعيد نظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية Socio-economic Development تنوعت إسهامات المفكرين ممن يمتون لعلوم التاريخ والاجتماع وعلم النفس والسياسة، كما أسهم في ذلك أيضاً الفكر الماركسي في سياق عرضه للتطور الاقتصادي الذي تحكمه صراعات اجتماعية.

وتتداخل تلك الإسهامات من نظريات التحديث القائم على عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية حيث تتفاعل ركائز تكوين أي مجتمع من المعتقدات الثقافية والقيم والأعراف الاجتماعية والتنظيمات السياسية والاقتصادية .

ويفسر البعض^(٢٩) سبب الاختلاف الكبير في الزمن الذي تستغرقه عملية التنمية بين كل من المجتمعات التقليدية الراسخة القيم والتقاليد وبين المجتمعات المتطورة التي حققت نمواً ديناميكياً سريعاً بالأهمية النسبية الكبيرة التي تحتلها القيم والمعتقدات والتقاليد والعوامل النفسية لدى المجتمعات التقليدية مما يتطلب تطوره تغيرات هيكلية تستغرق زمناً طويلاً نسبياً .

ورغم ذلك يمكن من خلال عرض موجز الإشارة إلى المداخل المتنوعة لنظريات التحديث القائم على عوامل اجتماعية تدور حول الشخصية الاجتماعية في تكوين الفرد وسلوكه كمايلي :

- مدخل القيم والمعتقدات السائدة Values and Beliefs ومثال مفكره لونج (١٩٧٧م) والذي يذهب إلى أنه تحت افتراض الندرة النسبية للأشياء المادية والمعنوية ومنها العلاقات الأسرية والقبلية والعرقية التي تأخذ مظهراً عاطفياً في الارتباط بين الفرد والآخرين - مما تقف وراءه القوة والنفوذ أو مجرد التعاطف أو الصداقة - هنا يكون تأثير القيم والمعتقدات على سلوك الأفراد، في شكل تعظيم للمنافع المعنوية عن طريق الانتماء لآخرين على حساب ما في حوزة الآخرين من تضامن أو تعاطف . وكثير ما تتوقف الاستجابة الريفية لأي تنظيم إنتاجي أو تكنولوجي جديد على تلك العوامل .

فالقيم الاجتماعية تشكل أساساً محورياً للتنظيم الاجتماعي ، ولذا فإن التحليل الموضوعي لتأثير القيم يكشف عن ارتباطها الوثيق بأساسيات البناء الاجتماعي الكلي ، وعلى الأخص بعض المتغيرات المؤثرة على التنمية كعلاقات وقوى الإنتاج وطبيعة تكوين مراكز القوة الاقتصادية ومصادر التوجيه الفكري للمجتمع .^(٣٠)

- مدخل المتصلات الثقافية : تشكل ثقافة Culture أي مجتمع من مجموعة من القيم والنظم التي تشابك فيما بينها وينتج عن امتزاجها وتناسقها مع نوع من التوازن لبناء المجتمع ، وهو بناء متجدد التغير والتطور نحو الأفضل .

وتتضمن هذه القيم مفاهيم يتعارف عليها المجتمع في تحديد معاني الحقيقة والخير وقواعد السلوك المقبولة، وأهم عناصر الثقافة وفقاً لـ Babbie : شعارات عامة Symbols ومعتقدات Beliefs في مفهوم الحقائق وقيم Values حول تفضيلات المجتمع، فضلاً عن رتب أو مراكز Status تحدد المواقع الاجتماعية للأفراد في التنظيم الاجتماعي. بالإضافة إلى ضوابط Norms للسلوك الاجتماعي.

فمن علماء الاجتماع من تصدى لدراسة التقدم ومواجهة عوامل التخلف من خلال ما يسمى بمدخل المتصلات الثقافية ومن هؤلاء لارسون وروجرز^(٣١) اللذين ركزا على مظاهر التحول من التقليدية إلى الحديثة، حيث أبرز أهمية التحديث Innovation، والتنمية development، والرشد rationality كمؤشرات للتحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متحضر حديث، حيث يتجلى التحول في نظر الكاتبين في عدد من المجالات أهمها: تطور العلاقات الاجتماعية من النسق المحلي المغلق إلى نسق منفتح متسع، وتوافر الرشd الاقتصادي، ودرجة الانفتاح العقلي لأفراد المجتمع وإمكانية تعاطفهم مع الأدوار الجديدة فضلاً عن تطور المستوى التعليمي التربوي ويقوم جوهر التنمية في الدول المتخلفة على تغيير هيكل الانتاج من أجل تبديل نمط تقسيم العمل الاجتماعي، وهو ما يستلزم تطوير الأبنية والأطر الاقتصادية والثقافية التقليدية لتحريك صفة السكون والنمطية السائدة في المجتمع المتخلف.^(٣٢)

وستأتي الإشارة في المبحث القادم إلى مدى إيجابية تأثير تلك العوامل الثقافية والقيمية من خلال المعايير المشار إليها في ظل الاقتصاد الإسلامي ومنذ ظهور حضارة الإسلام.

- مدخل العوامل النفسية والأنثروبولوجية: ومن أبرز من تصدوا لهذا المدخل في تأثير التغير الاجتماعي على التنمية الاقتصادية هاجن Hagen في كتابه عن التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية^(٣٣) حيث قام بالربط بين كل من العوامل الاجتماعية (سسيولوجية) والنفسية (سيكولوجية) وتطور أعراف ومعتقدات الجنس البشري (الأنثروبولوجية). فتناول بالتحليل تطور ما أسماه بالمجتمع القروي النمطي أو التقليدي بخصائصه الاجتماعية إلى مجتمع صناعي متقدم يسوده نظام السوق والوحدات الإنتاجية الكبيرة

وآلية تراكم رأس المال والتجديد، واعتمد هاجن في تحليله مفاهيم البناء والوظيفة الاجتماعية فضلاً عن مفاهيم التربية والتنشئة الاجتماعية والنمط النفسي للشخصية. ويكفل هذا الاتجاه في التحليل تفسير أسباب التخلف بطريقة علمية، مع التعرف على عوامل التغير وعوائقه من خلال استقراء الحقائق الاجتماعية من غير اعتماد على التفكير العقلي أو الفلسفي المجرد.

ويشارك هاجن في الاتجاه المذكور، مفكرون آخرون مثل ويلبرت مور^(٣٤) ودانيل ليرنر^(٣٥)

كما يركى الاجتماعيون الحديثون هذا الاتجاه بوصفه الأكثر علمية وموضوعية، لما يتيح من تحليل تفاعل جوانب الحياة الاجتماعية بعناصرها المتشابكة.^(٣٦) وكان من نتائج تحليل هاجن لعقبات التنمية السريعة في دول آسيا وإفريقيا قياساً على اليابان مثلاً إبراز دور العوامل الاجتماعية النفسية السائدة في المجتمع القروي التقليدي - علاوة على انخفاض مستوى التدريب.

- مدخل دافع الإنجاز وروح المبادرة والإبداع :

ويرد في نطاق عوامل تكوين الشخصية الاجتماعية ذات التأثير على التنمية نظرية «دافع الإنجاز» لماكلياند^(٣٧) والذي يتوقف معدل التنمية في نظره على مدى توافر دافع الإنجاز لدى أفراد المجتمع بما يتطلبه ذلك من تحمل الفرد للمسؤولية وإقدامه على التجديد وتحدي التقاليد القديمة.

وتسهم في هذا الإطار أيضاً أفكار هوزلتز Hoselitz^(٣٨) حول أهمية الظروف الاجتماعية المواتية لتحفيز فئة المنظمين على المبادرة والمخاطرة والتجديد، وما يشيع في المجتمع من نظرة تشجيع واستحسان للأنشطة الحديثة غير التقليدية، وما يحمي التحديث وحقوق الاختراع من تنظيم قانوني لاستخدامها.

كذلك فمن الإسهامات البارزة حول روح المبادرة والإبداع نظرية شومبيتر Schumpeter والتي ظهرت منذ كتابه «التنمية الاقتصادية» (١٩١١) والتي يركز فيها على دور المنظم Entrepreneur الذي يقوم بنشاط التجديد Innovation في السلع وطرق الإنتاج والأسواق وتنظيم العملية الإنتاجية وهو بذلك يكسر حلقة التدفق الدائري

المعتادة للاقتصاد وتتوالى التجديدات الدافعة للتنمية الاقتصادية من خلال التقدم الفني والمخترعات، التي يتحمل المنظمون المبادرة والمخاطرة بتطبيقها وتمثل العوامل الاجتماعية هنا فيما يتطلبه نموذج شومبيتر من وفرة فئة المنظمين في المجتمع بما يتحلون به من صفات الجرأة والمبادرة، الأمر الذي يتوقف على وجود مناخ اجتماعي يشمل الظروف الاجتماعية والسياسية والقانونية والنفسية المشجعة على وجودهم والمحفزة على توسع نشاطهم.

العادات والتقاليد الحاكمة للسلوك الاقتصادي :

ويقصد بها التقاليد الاجتماعية والعادات السلوكية في المجتمعات المختلفة والمؤثرة على سلوك الأفراد في الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار والتي تنعكس على معدل التكوين الرأسمالي بصفته محور مهم لعملية التنمية الاقتصادية. ونرجي تفاصيل ذلك إلى حين عرض العوامل الاجتماعية التي تشكل تناقضات تؤثر سلباً على جهود التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني :

عوامل متعلقة بالهيكل الاجتماعي المؤسسي والتعليمي والسياسي

رغم اختلاف تعريفات الهيكل الاجتماعي Social Structure يمكن القول بأنه يعنى العلاقات بين قوي وفئات المجتمع واتجاهات سلوك أفراد المجتمع، سواء السلوك الجاري لهم أو ما يؤمنون به من قيم يجب أن تحكم ذلك السلوك^(٣٠) وحيث تسود المجتمعات المتخلفة أبنية اجتماعية متعددة الوظائف والأدوار فإن عملية التنمية الاقتصادية عندما تبدأ فيها لابد ان تسفر عن تغييرات بنائية في التحول من المجتمع قبل الصناعي (زراعي أو رعوي) إلى المجتمع الصناعي وهنا يحل ما يطلق عليه التباين البنائي أو الهيكلية وهو التحول نحو بناء يطلق عليه طابع التخصص سواء في العمليات الإنتاجية أو في الأدوار الاجتماعية للوحدات المكونة للمجتمع.^(٣١)

وكمثال للوحدات متعددة الأدوار والوظائف ما تقوم به الوحدة العائلية في الاقتصاديات المتخلفة من وظيفة إنتاجية تضم أفراد العائلة الممتدة الواحدة Family

Extended والتي تعمل غالبا في الزراعة وبأساليب بدائية تقليدية بالإضافة إلى دورها بصفقتها وعاء اجتماعي متضامن تسوده روابط التكامل بين الأبناء والآباء والإخوة وسائر أعضاء العائلة الكبيرة، يشاركون بعضهم بعضا في الإنتاج وفي الأفراح وتدبير الاحتياجات المستقبلية لأي عضو.

وعندما تتحرك قوى التنمية الاقتصادية في المجتمع، يبدأ كيان العائلة الممتدة في التحلل بانخراط بعض أعضائها وخاصة الشباب في أعمال جديدة بمناطق جديدة بالالتحاق بالمصانع والمعيشة في الحضر، فيحدث التباين البنائي بتشتت الأدوار والوظائف التي كانت منوطة بالعائلة الممتدة مجتمعة، وتفصل وظيفة الإنتاج عن وظائف التوجيه المعنوي والتكافل الاجتماعي والتربية والتدريب وغير ذلك من الوظائف التي تنتقل إلى مؤسسات أخرى مستقلة.

كما يتضمن التباين البنائي للتنمية طابع التخصص وتقسيم العمل وتغير نمط الإنتاج في الوحدات المنزلية إلى الإنتاج الكبير على مستوى المصانع.

وفي الإنتاج الصناعي يتم استقلال العامل معيشيا وماليا عن أسرته وينفصل جهد العامل في عمله عن رأساله.

ويمكن للهيكلة والعلاقات الاجتماعية أن تكون دافعا للتنمية كما يمكن أن تكون معوقا لها.

ويعبر سملسر Smelser عما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من تغيرات هيكلية تحتوي على تغيرات اجتماعية بقوله أن التغيرات الهيكلية Structural differentiation يقصد بها تنوع الأنشطة ومصادر الدخل وتقسيم العمل وما يتبع ذلك من إيجاد مؤسسات وتنظيمات مستقلة جديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ففي المجال الاقتصادي تتضمن عملية التنمية تحديث الإنتاج وتطبيق المعرفة العلمية الحديثة بدلا من الأساليب البدائية التقليدية، وتطوير الزراعة نحو الإنتاج للسوق Commercialization فضلا عن دفع عملية التحضر Urbanization وأسس تنظيم علاقات الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات.

وفي المجال الاجتماعي يتناول التغيير الإنمائي تطوير المؤسسات Institutions التي

تشكل كيان المجتمع والأسرة وبها يتوافق مع الضوابط والقيم السلوكية والمراكز الاجتماعية والمنظمات Organizations الجديدة التي تتشكل من كيانات من أشخاص يهدفون إلى غايات معينة أو يسهمون بعضهم مع بعض في أنشطة معينة، ويتناول التغيير المؤسسي أو الهيكلي تطوير العلاقة بين المنظمات وبينها وبين البيئة المحيطة فضلاً عن تطوير السلوك في بعض المؤسسات والمنظمات القائمة على مستوى المشروع أو الأسرة أو الإدارة.^(١١)

كذلك يتضمن التغيير المؤسسي الإنشائي إيجاد المؤسسات التي تكفل انسياب المعلومات الخاصة بالسوق وتدفع المدخرات المتاحة وتعبئة المدخرات الاحتمالية، والتنظيمات الهادفة لتحسين واستقرار دخول المنتجين وتقليل المخاطر وانعدام التيقن^(١٢). والتعريف بالفرص والمجالات الاستثمارية الجديدة، وتطوير وعي الأفراد حول الإمكانيات التكنولوجية الجديدة واستخدامها.^(١٣)

وعلى المستوى التشريعي تشمل التنظيمات الإنشائية كل ما يؤثر على دخول المنتجين من ضرائب على الدخل وضرائب جمركية وتنظيم الحيازة وتشريعات الإصلاح الزراعي وإقرار مبدأ الأرض لزارعها وتنظيم علاقة المالك بالفلاح، والتنظيم التشريعي لحماية حقوق وبراءات الاختراع.

كذلك فالنظام التعليمي المواكب للتنمية الاقتصادية ويلحق به النظام التربوي يشكل أداة مهمة للتحويل الاجتماعي المساند لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً، مما يطلق عليه البعض Social Learning ، ويدعو (Dunn, 1971) لضرورة نظام تعليم اجتماعي ينصب على تطوير قدرات الإسهام البشري على أنها أداة رئيسة للتنمية بما يضمن تغيير السلوكيات الاجتماعية من أجل التطوير الاقتصادي الاجتماعي.

ويقوم نظام التعليم المقترح على دراسة وتحليل العوامل المتعلقة بالتطور البيولوجي وتطور السلوك الاجتماعي، وتوجيه هذا التطور عن طريق تغيير المناخ الاجتماعي من خلال نظم الحوافز والثواب والعقاب للتحفيز أو الترهيب تجاه أنشطة معينة.

وتعتبر مهمة نظام التعليم والتدريب والتربية هنا من أهم أدوات الجهود الإنشائية

لرفع القدرة الإنتاجية الذاتية، بل يسبق من حيث الأهمية تطوير القدرة التكنولوجية، لما يكفله من تحسن في قدرات الإسهام البشري في تحقيق التقدم، ومن هنا أمكن القول بأن طاقة العطاء البشري تُعدُّ من محددات شكل المجتمع وغاياته حيث الإنسان هو صانع القرارات التي تسيّر حياته بكل جوانبها وهو القائم بتنفيذها بطريقة فعالة، ومن ثم فطاقته على العطاء تُعدُّ معياراً يميز بين التقدم والتخلف.^(٤٤)

المطلب الثالث:

التناقضات الاجتماعية على أنها عوامل سلبية في مواجهة التنمية

تمثل الكثير من المفاهيم والتقاليد الاجتماعية السائدة بالدول النامية، معوقات للتنمية، ومن ذلك عادات الاكتناز والإنفاق البذخي على بعض المظاهر والمناسبات الاجتماعية المتأثرة بالعرف، كالتفاخر الاستهلاكي ومراسم الزواج وتأبين الموتى، فضلاً عن انتشار الأمية وضعف الشعور بالمسؤولية والالتكالية، مما يشيع في المجتمع القروي وينتقل مع المهاجرين إلى المجتمع الحضري في المدينة وأخطر ما يكون تأثير تلك التقاليد والمفاهيم الاجتماعية على التنمية ويعتبر بالتالي من معوقات مايلي:

- قصور التكوين الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية.^(٤٥) نتيجة ضعف تعبئة المدخرات وسوء تحركها نحو الاستثمارات الإنتاجية في الدول النامية فيرجع ضعف المدخرات وضعف إسهامها في الاستثمار بالأنشطة الجديدة إلى عوامل اجتماعية منها تركيز تلك المدخرات في أيدي فئتي ملاك الأراضي الزراعية والتجار وهي فئات تتجه تقاليداً اجتماعية إلى تفضيل حياة الثروة العقارية خاصة من الأراضي الزراعية فضلاً عن عادات الإنفاق لديها، التي تميل لاقتناء سلع التفاخر والإنفاق البذخي على بعض المظاهر الاجتماعية والمناسبات العائلية - كالزواج والمآتم - وبناء المقابر والكنائس، واتجاه بعض المدخرات للاستثمار الربيعي سريع العائد في الأعمال التقليدية هذا بالإضافة إلى ميل الأفراد في تلك البلاد للاحتفاظ بجانب من ثرواتهم في شكل حلي أو نقود سائلة.

كذلك يؤدي الميل الحدي المرتفع للسلع المستوردة بتأثير عامل المحاكاة لدى أصحاب المدخرات في الدول النامية إلى استنفاد جانب كبير من النقد الأجنبي المتاح على حساب استيراد السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج الضرورية للتكوين الرأسمالي.

كما يؤدي نظام العائلة الممتدة الذي سبقت الإشارة إليه، إلى ضعف الحافز الفردي على الادخار، والارتباط بالاستثمار في شراء الأراضي الزراعية بحكم تقاليد المهابة الاجتماعية بالريف.

- تعويق التجديد^(١٦) والابتكار اللازمين لتحقيق التقدم الفني في أساليب الإنتاج حيث تتضمن العوامل الاجتماعية السلبية في البلدان النامية: عزوف بعض المنتجين عن استخدام الأساليب الفنية الحديثة تقيدا بما اعتادوا عليه من أساليب بدائية تقليدية، وعدم اشتغال القيم الاجتماعية السائدة على الإحساس بأهمية ارتياد مجالات جديدة للإنتاج والزهو بالنجاح فيها، وارتباط نظرة المجتمع بالتوقير أو الاحتكار للأعمال والمهن المختلفة بما هو سائد من قيم وتقاليد متعلقة بالمكانة الاجتماعية وتفضيل الكثير للوظيفة الحكومية، وضالة عدد المنظمين ذوي المبادرة في الاضطلاع بإدارة المشروعات الجديدة، وخاصة مع غياب المناخ الاجتماعي الملائم لتشجيع تلك الفئة ويدخل في ذلك مزيج من القيم الاجتماعية السائدة والهيكلة الطبيعية لشرائح المجتمع والدوافع النفسية المحيطة بالسلوك الاقتصادي للأفراد فضلا عن كفاءة نظم التعليم القائمة.^(١٧)

- تعويق حركة Mobility أو مرونة انتقال العمل نتيجة الارتباط العاطفي بحياة الريف في كنف العائلة الممتدة، حيث أكدت الدراسات قبوع عمال الريف أو الفلاحين وعزوفهم عن الانتقال إلى مناطق الحضر أو الأعمال الجديدة حتى مع إغراء الحوافز المادية كارتفاع الدخل أو الأجور.

نظريات التناقض والصراع الاجتماعي الطبقي:

وهي نظريات نبعت من الفكر الماركسي أساساً لطرح عوامل اجتماعية سلبية للتنمية من واقع النظام الرأسمالي، حيث تؤمن تلك النظريات بأن الصراع بين طبقات

المجتمع - ممثلة في فئة الرأسماليين وفئة العمال نتيجة للتناقض بين مصالح الطبقات، هو الذي يحكم تطور النظم الاجتماعية من خلال تغيرات دياكتيكية تحدث لصالح الطبقة العاملة من أجل تحسين أحوالها في مواجهة الرأسماليين على أنها هدف للتنمية.^(٤٨)

نظرية بويك Boeke في الثنائية الاجتماعية :

وهي نظرية ذائعة يجدر الإشارة إليها في صدد السليبيات الاجتماعية المعوقة للتنمية، حيث تشير النظرية إلى اختلاف النظم الاجتماعية المحلية لدى الدول النامية التي أسماها بالدول الشرقية من حيث المفاهيم والقيم ورغبات المستهلكين عن النظم الغربية التي تأخذ بطريقة الإنتاج الرأسمالي، فتصف النظرية المواطن الشرقي بأن رغباته محدودة خلافا للمواطن الغربي، وبعدم الإقدام على مخاطرة الاستثمار في المجالات الإنتاجية الجديدة، ويضعف عنايته بمستوى جودة السلعة وتجهيزها النهائي، واعتماده في كثير من المناطق على الاقتصاد المعيشي الذي لا ينتج للسوق وبالتالي عدم الالتزام بالتخصص وتقسيم العمل.

وتستخلص النظرية من كل ذلك عدم ملاءمة النظرية الاقتصادية وما يتفرع عنها من فكرة الإنتاجية على أنها معيار لتوزيع الدخل وبالتالي وجوب تجنب تطبيق نماذج النمو والتطوير الاقتصادي المعروفة في الغرب على عملية التنمية في البلدان النامية حيث يؤدي ذلك إلى تناقض نظام اجتماعي مستورد مع نظام محلي ذي قيم وسلوكيات ورغبات مختلفة، الأمر الذي يقضي إلى تفتيت المجتمع وإشاعة الثنائية Dualism الاجتماعية، فلا أساليب تطوير الزراعة المستعملة في الغرب ولا فنون الإنتاج المستعملة في تطوير الصناعة الغربية تلائم تلك المجتمعات الشرقية التي يتسم السلوك الاقتصادي لديها بجمود حركية العناصر وعدم إغراء الأجر المرتفع للعامل لتقديم ساعات أكثر من جهد العمل نتيجة محدودية رغباته الاستهلاكية.

وقد تعرضت النظرية لانتقادات عديدة أهمها مغالاة بويك في تعميم آرائه من واقع دراسته لتجربة إندونيسيا وضعف تدليله على ظاهرة قلة الدافع على العمل بأجر أعلى

ومحدودية رغبات المواطن في الدول المتخلفة مما لا يتسع المقام هنا للإسهاب في بيانه وكفانا ما يمكن أن يلمح القارئ من نظرة التعالي الاستعمارية في أفكار النظرية تجاه الدول النامية (الشرقية) في تعميم نخل .

التناقضات الناشئة عن مشكلات التحضر:

أدى اندفاع عملية التنمية الاقتصادية نحو المدينة مع ما صاحبه واستلزمه من التوسع في مرافق الإسكان والمواصلات والتعليم والصحة . . إلخ إلى ظهور مشكلات عديدة في الحياة الحضرية خاصة مع قصور النظرة التخطيطية طويلة الأجل - وتفاقم تلك المشكلات إلى حد إطلاق صفة الأزمة الحضرية .

وكانت تلك الأزمات نتيجة طبيعية لتطور حياة المدينة بما صاحبها من تغيرات ديمغرافية واقتصادية وسياسية ، فكانت تغيرات حجم وتركيب السكان وما أفضت إليه من مشكلات اجتماعية وبيئية من نتائج توسع الأنشطة الصناعية وتركزها ، وانتشرت نوعيات جديدة من الجرائم والأمراض الاجتماعية وحوادث العنف الناشئة عن التعصبات العرقية والعنصرية داخل التجمعات السكانية المزدحمة في المدينة .

وكان من أبرز مظاهر الاندفاع نحو التحضر الزائد وفي مقدمة أسبابه ، ظاهرة هجرة سكان الريف إلى المناطق الحضرية في تدفق سريع مصاحب لعملية التنمية الاقتصادية مع النمو السكاني بوجه عام .^(٩٩)

كما تنتشر ظاهرة تراكم الأكواخ الحقيرة أو العشش على مساحات من الأراضي المملوكة بوضع اليد في أطراف المناطق الحضرية وأحيانا في المقابر والتي تضم عائلات تعيش في ظروف بائسة ولا تتوافر حولها مرافق الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب الصالحة والصرف الصحي والكهرباء .^(١٠٠)

مهام التنمية الاجتماعية المدعمة للتنمية الاقتصادية :

بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من الدور الإيجابي المساند للتنمية الاقتصادية من جانب العوامل الاجتماعية بمدخلها المختلفة الثقافية والتعليمية وتطوير القيم والعادات والتقاليد وتدعيم القدرات البشرية الدافعة لجهود التنمية الاقتصادية ، فإن

ما ذكرناه آنفاً من تناقضات اجتماعية تمثل سلبيات ومعوقات للتنمية الاقتصادية، ومشكلات تنشأ مصاحبة للتنمية وتعتبر من إفرازاتها ليلقى على التنمية الاجتماعية بمهام جسيمة لعلاج تلك المشكلات والتصدي لها.

وتتشعب مهام ومجالات التنمية الاجتماعية لتشمل ضرورة إحداث تغييرات اجتماعية شاملة في بناء المجتمع ووظائف النظم الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة بل والتأثير على القيم والمعايير الموجهة لسلوك الأفراد وأدوارهم في التنظيمات الاجتماعية المختلفة.^(٥١)

لكل ما سبق فلا عجب أن اتخذ بعض علماء الاجتماع حديثاً، موقعهم في صفوف الاقتصاديين المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية أمثال إفرت هاجن وبث هوسيلتز وجون جالبريث، كما برز في دائرة الاهتمام بدراسة الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية عديد من أهل بعض التخصصات الأخرى.^(٥٢)

ولعل من أهم المعالجات المساندة للتنمية الاقتصادية وأصعبها، العمل على تغيير أوضاع الانتفاء والولاء الاجتماعي في اتجاه التحديث اللازم للتنمية الاقتصادية وخاصة إدخال التكنولوجيا الجديدة على الإنتاج.

بل يقع على عاتق التنمية الاجتماعية في هذا الصدد استغلال بعض نقاط الضعف التي اعتبرها البعض والمعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية كالتكوينات الاجتماعية في شكل جماعات يقوم بين أفرادها في الوحدات الإنتاجية تفاعل قوي . حيث يمكن الاستفادة من هذا التفاعل الذي يبلغ حد التضحية المشتركة والتساند في مواجهه ظروف العمل ، وكثير ما تأخذ الجماعات المشار إليها أشكال من التنظيم غير الرسمي ، ورغم ذلك فهي تقوم بدور ملحوظ في خلق روح الجماعة بين العاملين ، ورفع الروح المعنوية بينهم على وجه كثيراً مما ينعكس على إنتاجيتهم بالارتفاع خاصة في الصناعات كثيفة العمل.^(٥٣)

ولا يقل عن ذلك أهمية ، دراسة وتحليل تغيرات البنى الاجتماعية التي تصاحب إدخال تكنولوجيا جديدة على الإنتاج ، فإذ يهتم الاقتصاديون بالتكنولوجيا من حيث

أثرها على الإنتاج بالزيادة وتحسين نوعيته، فإن التحليل الاجتماعي للتغيرات البنائية التي يعكسها الأسلوب التكنولوجي على أحوال قوة العمل المساهمة في الإنتاج يكون من ضرورات التحديث الإنمائي، حيث قد نصيب البطالة بعضاً من القوة العاملة.^(٥٤)

تدابير تنظيم وتنمية المجتمع في إطار التنمية الشاملة:

ومما سبق تبين أهمية اقتران جهود التنمية الاقتصادية بإجراءات وتدابير تنمية المجتمع وعلاج المشكلات الاجتماعية الناشئة عن التنمية الاقتصادية ذاتها، ومن قبيل ذلك:

- توفير الخدمات الاجتماعية وأوجه الرعاية المدعمة لجهود القوة العاملة والطاقات البشرية في خدمة التنمية الاقتصادية.
- تدعيم الخدمات الأسرية باعتبارها نواة الضبط الاجتماعي.
- إعلاء الشعور بالانتماء والإحساس بالمسؤولية والوعي التعاوني.
- ملائمة برامج الخدمات الاجتماعية لطبيعة البناء الاجتماعي وتعزيز الوعي الثقافي للمجتمع المحلي بضرورة التنمية الاقتصادية والتضافر لإنجاحها.

وبالنظر لضعف إمكانات الدول النامية في توفير تلك المتطلبات، تبرز أهمية وضع أولويات استخدام التدابير المشار إليها، من أجل تنمية المجتمع وتنظيمه وأهمية مشاركة الهيئات الشعبية والمنظمات الأهلية في الإسهام في مواجهة نسق القيم التقليدي المتخلف والمشكلات الأساسية الشائعة في المجتمعات المتخلفة، وخاصة مشكلة الأمية الهجائية والفكرية والعادات السلبية المؤثرة على الأسرة ومقاومة التحديث في أساليب الإنتاج.

وفي ذلك يجب أن تتضافر وتتناسق جهود تلك الهيئات والمنظمات الأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية، مع خطط التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

المبحث الثالث

الأبعاد الاجتماعية للمنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية

يمثل البعد الاجتماعي للمنهج التنمية الاقتصادية الإسلامي ، محوراً رئيساً سواء من حيث وسائل عملية التنمية أم من حيث أهدافها البعيدة المدى والتي تنطوي على ما يطلق عليه الفكر الاقتصادي والاجتماعي المعاصر المفهوم الحضاري الشامل للتنمية ذلك الذي تفتقر فيه الرفاهة الاقتصادية بالرفاهة الاجتماعية والمعنوية .

وقد سلفت الإشارة إلى تميز المنهج الإسلامي للتنمية بتصور شامل لموقع الإنسان وغاياته في هذا الكون ، بدءاً من إيمانه بالتوحيد وحق الله عليه في العبادة وفي استجلاب مرضاته وإليه المنتهى ، إلى اليقين بأن الله سبحانه وتعالى هو باسط الأرزاق وميسرها ، ثم التزام الإنسان بمسؤولية إعمار الأرض لما شرفه به الله من تكريم وخلافه .

ويتصدى هذا المبحث للبيان والتدليل على أفضلية المنهج الإسلامي على ما سواه لما يتميز به من أبعاد اجتماعية دافعة للتنمية الاقتصادية ومن واقعية ، ومصححة لما يعترض التنمية من عقبات ، وما يصاحبها من مشكلات .
ونتناول في هذا المبحث :

- المنهج الإسلامي وتشكيل النسق الاجتماعي الدافع للتنمية الاقتصادية .
- المنهج الإسلامي والهيكلة الاجتماعية والنظام التعليمي والتربوي .
- النظام الاقتصادي الإسلامي وأهداف التنمية من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحريم الاستغلال وتحقيق الكفاية .

المطلب الأول :

المنهج الإسلامي وتشكيل النسق الاجتماعي الدافع للتنمية الاقتصادية :

يشكل البناء الاجتماعي تفاعلاً وتسانداً بين أفراد ومؤسسات المجتمع ، في ارتباط

بالقيم السائدة فيه والمعايير والضوابط والجزاءات التي تعارف عليها أفراد المجتمع وتحكم سلوكهم .

ويعالج علماء الاجتماع ما يعرف بالنسق الاجتماعي ، الذي يحتوي تنميط أوضاع وسلوك الوحدات البنائية في المجتمع بصورة مركبة ومتسائدة ، وتؤثر على الأنساق الاجتماعية عوامل عديدة متكاملة تضم عناصر سياسية واقتصادية وثقافية وتتفاعل بصورة منظمة وتشكل أنساقاً فرعية للنسق الاجتماعي الشامل ، كالنسق الاقتصادي والنسق السياسي^(٥٥).

ولما كان الإسلام يمثل نظاماً وبناءً متكاملًا يقوم على أحكام وقيم ذات مصدر إلهي ، تتكامل في ظلّه الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية لتعمل في تناسق نحو غاية نهائية منهجها الإيمان بالخالق الواحد ، وتحقيق العدل والحرية والمساواة ، ووسائلها التعمير والإصلاح والتكامل وحسن الخلق .

فإن النشاط الاقتصادي وعلاقاته وقيمه في الإسلام ، يمثل نسقاً فرعياً من التساند المتبادل من الوحدات المشاركة في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ، ويعتبر النسق الاقتصادي في النظام الاجتماعي الإسلامي الشامل جزءاً من كل يعمل في اتجاه واحد ، نحو غايات نهائية واحدة ، وتحكمه قيم وجزاءات من مبادئ وضوابط وروح الإسلام .

ويشير علماء الاجتماع إلى الالتزامات القيمية Value Commitments على أنها أحد المقومات التي تضبط سلوك الأفراد ضمن النسق الاجتماعي ، حيث يلتزم الفرد ووفقاً لها بمبادئ أساسية معينة تشكل الحافز الذي يدفعه إلى تأييد دور ما والالتزام بأدائه على ضوء مقتضيات السلوكية لتلك المبادئ^(٥٦).

وقد يكون الانتماء إلى قومية معينة مصدراً للالتزامات القيمية ، فقد توصل الباحثون الاجتماعيون إلى بيان التأثير الفعال للقومية بصفاتها عامل - أو قيمة - ثقافي على عملية التنمية الاقتصادية ، حيث أوضح K. Davis أن سياسات التصنيع بصفاتها محور مهم للتنمية الاقتصادية كثير ما قامت على تحقيق الهيبة القومية ، مما يدفع الأفراد

على التضحية وتقبل المتغيرات المصاحبة للتصنيع، حيث يساعد حماس المواطنين في هذه الحالة على تقبل إجراءات التقييد الاستثنائية على تداول السلع من أجل تشجيع الصناعات الوطنية. ^(٥٧)

أهمية القيم الدينية والأخلاقية بين الالتزامات القيمة في المجتمع الإسلامي :

وحيث تتنوع الالتزامات القيمة من حيث مصدرها ما بين قيم دينية أو قومية أو سياسية، فإن أوقاها جميعا من حيث التأثير على سلوك الأفراد، هي الالتزامات القيمة الدينية.

وإذ تتجلى الالتزامات القيمة في الإسلام في ارتباط قوي بالعقيدة التوحيدية والإيمان بالجزاء والثواب الأخروي، ومن ثم استجلاب مرضاة الله والتقوى من عقابه، وتوخي ثبوته في الدنيا والآخرة ودعوة المسلم دائما: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار». ^(٥٨)

فإنها تنعكس على سلوك الأفراد الاقتصادي في مجتمع إسلامي، بالانضباط والعمل الصالح المأمور به، وبالأمانة والالتزام ما تقتضيه رسالة التعمير التي تليق بمسؤولية الاستخلاف وأمانته؛ مما حملة الإنسان دون سائر المخلوقات: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ (الأحزاب: ٧٢).

وعلى مستوى النشاط الاقتصادي: فإن حوافز السلوك الإيجابية والسلبية من ثواب وعقاب، تتمثل في الاقتصاد الرأسمالي الوضعي، في الربح والخسارة أو مستوى العوائد والأجور، بينما تجاوز ذلك في الاقتصاد الإسلامي لتشمل حافز الرضا الديني وكسب ثواب الآخرة، بالعمل النافع الصالح وتجنب المحرمات وتحاشي عذاب جهنم.

وانتماء الفرد إلى مجتمع إسلامي يحيط سلوكه الاقتصادي، منتجاً كان أو مستهلكاً، بحدود وقيم وضوابط اجتماعية وأخلاقية تفوق كثيرا ما يشير إليه الاجتماعيون من تأثير الأفراد بكل صور الارتباط بأعراف الجماعات، سواء نشأت عن روابط القرابة أو عضوية القبيلة أو الجماعة الأثنية أو حتى الطوائف المهنية والحرفية.

فالقيم الاجتماعية الحاكمة للمسلم، نابعة من العقيدة الإسلامية، في شكل مجموعة من الضوابط التي توجه الأشخاص والمجتمع، مما يشكل «البناء القيمي» ذلك البناء الذي يحدد الأهداف التربوية والأخلاقية المعبرة عن طبيعة الإنسان المسلم وطبيعة المجتمع المسلم، كما يحدد البناء القيمي اتجاه عمليات التحديث المصاحبة للتنمية. وهو يفضل التوجهات التي تحددها الأبنية القيمة الأخرى الوضعية كالنموذج الليبرالي والنموذج الماركسي، حيث الأيدولوجية الإسلامية تعبر عن توجه ديني تنطلق فيه أهداف التنمية من مبادئ الدين الإسلامي طبقاً للشريعة الإسلامية، على أنها منهج في الفكر والهدف والوسيلة للنظام الاقتصادي القائم على شريعة الإسلام.

أما البعد الثقافي لمنهج التنمية الإسلامية : فهو يركز أساساً على الثقافة التقليدية للمجتمع الإسلامي والتي تنبع من مبادئ الشريعة الإسلامية ومصادرها الأصلية القرآن والسنة، مع إمكانية التفاعل الانتقائي للمركبات الثقافية المختلفة من حيث الفلسفة والأساليب والتصور الاستراتيجي لتطور بعض مظاهر التحديث في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والحضرية، على أساس من الاجتهاد بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويقتضي البعد الثقافي والفكري للتنمية الإسلامية التزام المسلم بالتفقه في أمور دينه والمتابعة الواعية لما يجري في مجتمعه الكبير على مستوى الأمة الإسلامية من أحداث وقضايا وما يتصل بها مما يجري في الخارج، مع استلهاهم العظة والعبر من أحداث التاريخ، فضلاً عن الإحاطة بكل ما يتعلق بالإنسان من تطورات معيشته وأحاسيسه وتطلعاته نحو الأرقى والأفضل.

وقد أوضحت بعض الدراسات^(٤٠) تأثير العوامل الثقافية مثلة في الأيدولوجيات السائدة في بعض المجتمعات، على تبرير بعض الأوضاع والأنشطة التي لم تكن لتقوم لولا الحفز الإيدولوجي، الذي يحول بعض الأعمال الشاقة، أو غير المرغوب فيها إلى أهداف محبة يسعى الأفراد إليها ويتحمسون لها، أو على الأقل يصغفون طائعين لتحملها وتقبلها من أصحاب القرار في المراكز الإدارية للمشروعات والمصانع.

فإذا قارنا الحوافز القيمة والثقافية المختلفة بها فجرته وأشاعته قيم النظام الاجتماعي الإسلامي - وما ينبثق منه ويتوافق معه من نظام اقتصادي يدور فيه النشاط الاقتصادي وتجري في ظله التنمية الاقتصادية وفقاً لضوابط وحوافز وجزاءات إسلامية. نجد:

أولاً: السعي للكسب في المنهج الإسلامي، مقرون بتقوى الله وشكره على نعمه: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(١١).
 وثانياً: أن حق الله في العبادة سابق على النشاط الاقتصادي للإنسان: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١٢).
 وثالثاً: أن العدل والأمانة والنزاهة والإصلاح وعمل الخير، أوامر إلهية ومقرونة دائماً بالثواب، كما تقترن مخالفتها بالعقاب.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾^(١٣).
 ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَبُّكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾^(١٤).
 ﴿وَأَن لِّسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَسْعًى﴾^(١٥) وَأَن سَعْيَهُ سَوْفَ يَرَىٰ ﴿١٦﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوَّلَىٰ﴾^(١٧).
 ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ الْبَخْرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾^(١٨).
 ورابعاً: أن النشاط الاقتصادي جانب من حياة الإنسان التي تدور في فلك كبير غايته خالق النعم، والذي له سبحانه المال في النهاية:

﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾^(١٩).
 ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(٢٠).
 فالعقيدة الإسلامية نظام إلهي شامل، وليست من قبيل الفكر الوضعي للإنسان، وهي محيطة بالإنسان في المجتمع المسلم، في كل نواحي حياته وعلاقاته بالله ثم بالآخرين وبالمال، مما يشكل نسقاً متكاملًا، ليس النشاط الاقتصادي والمال سوى جزء منه، فهو مدفوع في نشاطه وسلوكه بالتوجيهات الإلهية مما ينطبع على خلقه وفكره فيلتزم به عن إيمان واقتناع وتфан.

مصدر الإلزام في القيم الدينية:

وجدير بالإشارة أن الالتزامات القيمة وخاصة ما كان منشؤه الدين تختلف عن

النظم الاجتماعية من حيث الإلزام ، فطبيعة الالتزام القيمي أنه من مصدر سلوكي ذاتي أخلاقي بينما الإلزام بالنظم يكون إلزاما اجتماعيا مصدره المجتمع ويقوم على التنظيم الإجباري .

ومن الممكن أن تتأثر النظم ونسق ضوابطها بالقيم ، فننعكس القيم الملزمة على الضوابط والجزاءات الاجتماعية كشأن النظم الدينية التي تلزم باحترام طقوس معينة .

وفي المجال الاقتصادي يجري التمييز بين القيم الاقتصادية الشائعة في البناء القيمي للمجتمع على أنها أمور مرغوب فيها اجتماعيا ، وبين النظم التي تشكل أمورا مفروضة وتحميها جزاءات اجتماعية .^(٦٨)

وواضح ما للالتزامات القيمة في النظام الاقتصادي الإسلامي ، من قوة وفعالية ترجع لإيمان الأفراد وتقواهم مخافة عذاب الآخرة الذي يعتبر أشد في اعتقادهم من أي جزاءات دنيوية .

الدوافع الاجتماعية في المنهج الإسلامي وتقويم التقاليد والعادات السلبية :

بالإضافة إلى ما أوضحناه في البحث السابق عن شيوع بعض التقاليد والمفاهيم التي تمثل معوقات للتنمية في الدول النامية لا يقوم سلوك الأفراد في المجتمعات المتخلفة - كما تفترض بعض النظريات - على عقلانية البشر والتزامهم بنسق الحوافز الأمثل من وجهة نظر المجتمع أو مصلحته ، إنما تتأثر قرارات وتصرفات الأفراد في كثير من الأحوال بعدد من الحوافز المادية والمعنوية ، بعضها سلبي يرتبط بموقع كل فرد من الفئات والطبقات الاجتماعية ، فإذا ساد نفوذ بعض هذه الفئات أو الطبقات ، فإن سلوك المتتمين إليها لن يبرأ من التأثير بقيم وأهداف ومصالح تلك الطبقات ، وقد يكون من بين تلك العادات والتقاليد ما يعكس فقط نفعية تلك الفئات وارتباطها التسلسلي إما بالسلطة الحاكمة أو بالنفوذ الأجنبي في إطار التبعية . وهنا يبرز أيضا دور القيم الموجهة في ظل الاقتصاد الإسلامي من التزام الأفراد بمسؤولياتهم في خلافة الله للتعمير والإصلاح وتحليهم وتأثرهم في قراراتهم وسلوكهم بمبادئ الأمانة والتقوى والبر والإخاء الإنساني . فالمجتمع الإسلامي هو الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى رأس الأمة الإسلامية «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» .

والذي تحكم سلوك أفرادهم صغيرهم وكبيرهم - حكاما ومحكومين - قواعد العدل وحفظ حقوق الناس :

﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٧١).

وتوجيه الله تعالى لعباده في أي موقع من المسؤولية :

﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ مِنْ أَمْنَتِهِ، وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾^(٧٢).

وقد أتى الإسلام لينقى سلوك الناس من المظالم والأنانية، فيقضي على عادات الأثرة والأطماع، من منطلق رقابة أخلاقية ذاتية لدى الفرد المسلم الذي يخشى يوم الحساب :

﴿يَبْذُرُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴿١٣١﴾ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾^(٧٣).

كما يتضمن التباين البنائي المصاحب لعملية التنمية - كما سبق الإيضاح - تغيرات في نمط الإنتاج وفي شكل وحجم الوحدات الإنتاجية، كما ينزع إلى التخصص وتقسيم العمل. وهنا أيضا يكون للمنهج الإسلامي دوره التقويمي.

وفي النشاط الاقتصادي على وجه الخصوص تتبدل الاقتصاديات المعيشية القائمة على الاكتفاء الذاتي والمقايضة ووحدات الإنتاج العائلية، ليحل محلها اقتصاديات نقدية (مبادلة) تنتج من أجل السوق فيجرى فيها التبادل بالنقود وفي نشاط الإنتاج الصناعي يتم استقلال العامل عن أسرته كما ينفصل العامل عن رأس ماله.

وهكذا يمكن أن يوصف التباين البنائي المصاحب لعملية التنمية، بأنه يشكل انتقالا من حالة تجانس الأدوار والوظائف إلى حالة التباين التي تكف فيها الوحدات العائلية عن ممارسة الجزاءات الأسرية والدينية والسياسية في ظل ما كان يعرف بمركب الأسرة / المجتمع المحلي Family Community Complex وتخفي تنظيم العمل ذو الصبغة العائلية، كما تتوقف الأسرة عن القيام بدور الوحدة الاقتصادية المنتجة الشائعة في ممارسة النشاط الإنتاجي.

وتبدو أهمية القيم الإسلامية في ظل نظام اجتماعي إسلامي، في ملء الفراغ الذي نشأ عن تحلل مركب الأسرة / المجتمع المحلي المصاحب لعملية التنمية. حيث يصبح

انتهاء الفرد المسلم بفضل التربية الدينية الإسلامية وقيم الإخاء والتعاون الإسلامي ،
انتهاء للمجتمع المسلم الكبير، المتآخي ، على مستوى الجماعة ، والأمة التي تعمل كلها
وفقاً لمبدأ المصلحة العامة ، وليس فقط لمصلحة الفرد أو الأسرة أو القرية أو القبيلة .

وهنا تتضاءل عوامل الإحساس بالغربة وعدم الانتهاء التي يحسها عضو العائلة
المتدة عند انتقاله من المعيشة العائلية في الريف إلى حياة المدينة في الحضر وفي الإنتاج
الصناعي ، بما تغص به تلك الحياة الجديدة من مشكلات اجتماعية وأخلاقية وصحية
وإسكانية ، فتملاً قيم الإسلام ومنها الإخاء والإيثار والتعاون ، ذلك الفراغ الذي
كانت تغطيه أو تغطي جانباً منه ، قيم وجزاءات مجتمع القرية - أو القبيلة - ونواتها
العائلة الممتدة .

كما أن الانضباط الخلقي للفرد المسلم في عمله من المحافظة على الوقت والأدوات
والمواد وطاعة الرؤساء أو المشرفين - كامثال لأولي الأمر - والحرص على التعلم
والتدريب لاكتساب الخبرة وإتقان العمل ، يجعل من التباين البنائي المصاحب للتنمية
الاقتصادية ، أمراً ميسوراً ذا أثر إيجابي في تثبيت القيم والجزاءات التي يتطلبها تخصص
العامل في مواقعه الجديدة من وحدات الإنتاج الحديثة ، والتي لا بد أن يعتاد ويتعلم
فيها الانضباط في مواعيد العمل والتوافق مع نظمه والاستجابة لتوجيهات المشرفين .

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٧١)
﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّىٰ يُغَيِّرُ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾^(٧٢) .

فضوابط سلوك الفرد المسلم في الإنتاج ، خلال عملية التنمية ، تتطلب التخلص
من بعض الأفكار والعادات التقليدية النابعة من أنساق الحياة الريفية أو القبلية ،
ومحتاج اقتلاع تلك العادات والتقاليد ، ارتباط الأفراد بالتزامات قيمية عامة جديدة
وقوية ، تحكم سلوك العامل في ظل الأوضاع والمتطلبات الجديدة لعملية التنمية ،
وتساهم في قيام تلك الالتزامات المعتقدات الدينية كما تساهم في ذلك التطلعات
القومية فضلاً عن الأيدلوجية السياسية .^(٧٤)

ويختلف الإسلام عن العقائد الدينية الأخرى ، في موقفه من العمل والنشاط
الاقتصادي ، فهو يحض على السعي والعمل والكسب ،^(٧٥) لا على الزهد والتواكل

والمغالاة في التصوف والتقشف . كما يدعو المسلمين لتعزيز قوتهم وسلطانهم القائم على مبادئ الحق والعدل ، وتحقيق الإصلاح والتقدم والرخاء في كل جوانب حياتهم .

حركية عنصر العمل وواجب السعي :

وحيث يعتبر جهود عنصر العمل وتراخيه عن الحركة في اتجاه أنشطة جديدة ووراء أجر أعلى من معوقات التنمية التي تنبع من اعتياد الأفراد على معيشة معينة في كنف تكوين عائلي أو قروي أو قبلي معين .

فقد كان لنوازع الحركة والتحفيز على الانتشار والسعي للرزق في توجيهات الإسلام ، دفعة إيجابية ملحوظة في اتجاه تحريك الأيدي العاملة لتحصيل الرزق من أي نشاط يحقق الكسب الحلال :

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ .^(٧٦)

والأرض هنا اتساعها واتجاهاتها الجغرافية وبما فيها من موارد وخيرات بل يمتد نشاط الإنسان لخيرات البحر والسموات :

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ .^(٧٧)

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ .^(٧٨)

﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ .^(٧٩)

﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ﴾ .^(٨٠)

وفي التاريخ الإسلامي ، من حركة الهجرة من مكة للمدينة ، وانتشار فتوحات المسلمين في أرجاء الدنيا أدلة على حركية المد الإسلامي ، ليس فقط من انطلاق الرسالة بل تعميراً ونشراً للحضارة والازدهار الاقتصادي الذي صاحب تلك التوسعات .

وهكذا مكن الإسلام من إطلاق القوى الاقتصادية وحركة الأيدي العاملة كسراً لجمود الحياة القبلية وتخطياً للحواجز الجغرافية وتجاوزاً لحدود العزلة وشقاً لطرق التجارة الرائجة عبر أرجاء الأرض .

حركية الموارد أو إطلاق الانتفاع بها :

كذلك تدفع توجيهات منهج التنمية الإسلامي بحركة الموارد والأموال وإزالة قيود حبسها عن انتفاع الناس بها واستغلالها. وصور ذلك عديدة، بدءاً من تحريم الاشتغال بالربا لما يترتب عليه من تخصيص الأموال للإقراض بفائدة بدلا من استثمارها، ومنع تركيز الثروات في أيدي قليلة «كي لا يكون دولة بين الأغنياء».^(٨١) والنهي عن الاكتناز لما فيه من تعطيل الأموال

﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ ﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّا فِي الْحُطَمَةِ﴾.^(٨٢) وحق الدولة في نزع ملكية الأرض المحجرة إذا عطلها حائزها ثلاث سنوات. وتنظيم الإسلام لإقطاع الأفراد لبعض الموارد بقدر طاقتهم في استغلالها ومنع الاحتكار: «لا يحتكر إلا خاطيء».^(٨٣)

المطلب الثاني:

الهيكل الاجتماعي والنظام التعليمي والتربوي

الدافع للتنمية الاقتصادية

إن تضافر قوى المجتمع لتحقيق إنجازات التنمية الاقتصادية، يتطلب أول ما يتطلب تفاعل كل الطاقات وتضامن كل الفئات والطبقات حكاما ومحكومين وشيوخ مناخ اجتماعي حافز على التنمية والتحديث وإحساس من الجميع بالانتماء في ظل تكافؤ الفرص وتشجيع روح المبادرة.

ويتطلب كل ذلك بناء اجتماعيا متماسكا متقاربا متعاوننا يسوده السلام الاجتماعي والتكافل، كما يتطلب نظاما للتربية والتعليم على مستوى مسؤولية العبء التنموي، يضطلع بإعداد وتأهيل القوى البشرية اللازمة لتلك المهام.

النظام الاجتماعي الإسلامي والمناخ الملائم للتنمية:

يقوم النظام الإسلامي على نظرية حضارية قوامها القاعدة الإيمانية المتمثلة في عقيدة التوحيد الذي يجتمع عليه المسلمون، ويدعم ذلك الوحدة الاجتماعية في الاضطلاع برسالة الحق والعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما يتفرع عن

عقيدة التوحيد رفض التعصب الديني أو العنصري أو الطائفي ، حيث الناس سواسية أمام الله ولا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى .^(٨٤)

ومن عناصر النظام الاجتماعي الإسلامي الدافعة للتنمية :

- مبدأ تكافؤ الفرص للجميع : مما يفجر كل الطاقات الإنسانية في خدمة المجتمع : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ ﴾ .^(٨٥)
فلا يتميز إنسان عن إنسان آخر إلا بعمله : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ .^(٨٦)

- مبدأ المساواة بين الناس : ينطلق ابتداء من تساويهم أمام الخالق بشراً ، فلا تمييز بينهم إلا بمعيار واحد تجاه الله تعالى وهو معيار التقوى والامثال لأوامره ؛ فلا عنصرية بسبب اللون أو القومية أو العرقية أو الجنس : « لا فرق بين عربي ولا عجمي ولا أحمر ولا أبيض إلا بالتقوى » حديث شريف .

فأساس التعامل بين الناس المساواة في الحقوق والواجبات دون ميزة لفرد على آخر أو لفئة على أخرى لسبب من أسباب العنصرية أو الطائفية أو الجنسية أو الطبقة الاجتماعية أو المهنة ، طالما كان المبدأ أساساً في علاقة البشر بخالقهم .
﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ .^(٨٧)

بل من باب أولى أن تكون المساواة وتكافؤ الفرص بين الناس أمام التشريعات واللوائح والسلطات في الحقوق والواجبات كافة ، من المبادئ التي تسود المجتمعات فتضمن ألا يأكل فرد حق فرد ولا يقتنص أحد فرصة كان غيره أولى بها فيصاب المضرور بالإحباط ويشجع الانتهازي على مزيد من التسلق ، وينهار إحساس البعض بالانتماء وتشيع الفوضى الضارة بجهود التنمية والتنافس البناء على تحقيقها .

- كذلك المساواة في المسؤولية والجزاء : وفي الحقوق المدنية ، تعتبر من صور ونتائج المساواة العامة في الإسلام ؛ مما يرتبط بالخلق الإسلامي

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَالِدِينَ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ ﴾ .^(٨٨)
فالعدل سبيل المساواة بين الناس جميعاً ، ونقيضه الظلم والمحابة لفرد - أو فئة - على آخر بسبب القرابة أو المصلحة أو الطبقة أو غير ذلك . وحيث يلتزم بمبادئ المساواة والعدل كل من الحكام والرعية .

ويتفرع عن ذلك المساواة في حق العمل ، فالبشر كافة مستخلفون في الأرض

ومكلفون بأمانة تعميرها، والعمل واجب على كل القادرين والدولة الإسلامية مسؤولة عن توفير فرص العمل لكل قادر.

- والحريات العامة ومنها حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية الفكر والحرية السياسية وحرية العقيدة. كلها من حوافز الإنسان وعوامل تهيئته للممارسة الجادة والنشطة في عملية التنمية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(٩٩).

- مبدأ الشورى في الإسلام حافز قوي على التنمية: من منطلق إحساس الأفراد بالمشاركة في الرأي وصنع القرار في كل ما يتعلق بأمور حياتهم وفي وضع الخطط لتحسين أحوالهم، وبالتالي الحرص على تنفيذ القرارات، والإحساس العميق بالانتماء من جانب الفرد تجاه مجتمع يحس به ويدعوه للمشاركة في تنظيم أمور حياته.

﴿وَأْمُرُهُمْ سُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾^(١٠٠).

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(١٠١).

- تنظيم الشريعة الإسلامية للحقوق والواجبات في المعاملات : بأحكام واضحة تكفل استقرار معاملات الأفراد واطمئنانهم لحقوقهم على أموالهم وفي تعاقداتهم ومن أمثلة ذلك تنظيم أحكام الميراث والوصية والهبة، فضلا عن قاعدة إثبات الحقوق كتابة، بالإضافة إلى استقرار علاقاتهم الأسرية بفضل تنظيم الشريعة للأحوال الشخصية.

وبذلك ضمن النظام الاجتماعي الإسلامي تكوين الأسرة المستقرة السليمة البنيان فضلا عن دور المرأة وحقوقها في استقلال شخصيتها المدنية وذمتها المالية، خلافا لما تفرضه التقاليد المشددة في بعض المجتمعات.^(١٠٢)

وفي كل ذلك إشاعة لجو الاستقرار اللازم لانطلاق الأفراد في الإنتاج والعمل التنموي.

- إقرار مبادئ حرية ورضائية التعاقد : وحماية الأطراف الضعيفة حيث كفلت ذلك الشريعة الإسلامية، وتفوقت بها على ما سبقها من نظم تشريعية - كالقانون الروماني - فكفلت شريعة الإسلام القوة الإلزامية لما تعبر عنه إرادة المتعاقدين، وضمان عدم إساءة استعمال الحق والتعويض عن الأضرار بالغير.^(١٠٣)

وفي ذلك أيضا ما يشكل حافزا للأفراد على الجِد والتنافس الشريف والتعاون الإنتاجي والمالي البناء والمستقر لنشاطهم الاقتصادي.

التكافل الاجتماعي وأثره على السلام الاجتماعي وعلى الإنتاجية في المجتمع المسلم :

تنعكس روح الترابط والإخاء والتكافل التي تسود بين أفراد المجتمع المسلم، فضلا عن الحافز الديني، على السلوك الاقتصادي لهؤلاء الأفراد، بغض النظر عن العلاقات التنظيمية والإدارية والإشرافية بين وحدات الإنتاج والعاملين فيها.

وهنا يبرز أثر ما يطلق عليه رجال الاجتماع قنوات الاتصال والتأثير غير الرسمية. حيث يجمع المسلمين العاملين في تلك الوحدات خلق الجماعة المتماسكة وروح الإخاء والانتظام في صفوف صلاة الجماعة - عدة مرات خلال ساعات العمل، فضلا عن التناصح والقدوة الحسنة، مما يشكل روحا معنوية تنعكس على الإنتاج بالفاعلية.

وعلى مستوى الجماعة يكفل النظام الإسلامي الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع، كما يضمن عدالة التوزيع من أجل إشاعة السلام الاجتماعي، مما يؤدي إلى تعظيم منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأدلة التكافل الاجتماعي في الإسلام عديدة ناصعة، فتلك أحاديث رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم :

- على مستوى الدولة، الحاكم أو الإمام مسؤول عن توفير الإعالة لليتامى والعجزة :

«من ترك كلاً أو ضياعاً فأنا وليه» .^(٩١)

ومسؤول عن توفير أساسيات مستوى الكفاية لعمال الدولة :

«من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة، فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكناً» .^(٩٢)

- وعلى مستوى الأفراد يتحقق التكافل بروح الإخاء والتراحم الذي يوصي به الإسلام بين المسلم والمسلم، بصفته سلوك إيماني :

«ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع» .^(٩٣)

«أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى». (٩٧)
يضاف إلى ذلك كل ما يدخل في دائرة الإحسان الجالب للثواب :
«يا بن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك، وإن تمسكه فشر لك ولا تلام على كفاف». (٩٨)

«من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة». (٩٩)
ومن آيات القرآن الكريم :

﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنًا وَبَذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ
الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ﴾. (١٠٠)

ويعطي مبدأ التكافل في المجتمع الإسلامي، مستوى المعيشة الملائم بمقاييس العصر سواء بالنسبة للعاجزين أو القادرين على العمل. (١٠١)

ويحقق مبدأ التكافل في النظام الإسلامي، بالإضافة إلى مبادئ الحرية والمساواة، ما تتطلبه عملية التنمية من تماسك في البناء الاجتماعي، والاقتصادي فضلاً عن الاستقرار اللازم للتنمية، والسلام الاجتماعي بين فئات المجتمع، فيساعد على تجنب أشكال الاضطراب الاجتماعي التي كثيراً ما تفجرها التغيرات البنائية المصاحبة للتنمية الاقتصادية.

فالمنهج الإسلامي يكفل تجنب الصراعات التي صاحبت تجارب التنمية في الدول الأوروبية، بين الرأسماليين والعمال، بسبب غياب ضوابط وقيم تحكم ممارسات الاستغلال في النشاط الاستثماري مما يفضي إلى التمزق في العلاقات الاجتماعية والانقسام الطبقي الحاد وانتشار الأحقاد بصورة تتسع فيها الفروق بين الأغنياء والفقراء، بما يفتح أبواب السلوك الانحرافي والجرائم بأنواعها.

هذا بينما يتضمن المنهج الإسلامي تنظيمًا دقيقًا لعلاقات العمل، من تحديد عبئه المحتمل وبالتالي وقته، وكذا مستوى الأجور ووجوب فورية سدادها للعامل «قبل أن يحف عرقه» ومراعاته ظروف العامل الاجتماعية وقدراته الصحية. (١٠٢) «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها».

هذا فضلاً عن الضابط الرئيس للاستثمار التنموي وغيره من الأنشطة الاقتصادية

وهو التطلع إلى ثواب الآخرة والإحسان للآخرين وتجنب الفساد في الأرض :
﴿وَابْتَغِ فِيمَا آهَنَكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا
أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ۝﴾ (١٠٣)

لذلك تنعكس مشاعر الإخاء والتعاون إلى جانب الحافز العقدي من خلال
الجماعات غير الرسمية في وحدات الإنتاج التي تضم عمالاً مسلمين على مستوى
الإنتاج والإنتاجية. وقد توصلت دراسات بعض الباحثين^(١٠٤) في مجال الاجتماع
الصناعي إلى تأثير الجماعات غير الرسمية بفضل الروح المعنوية المرتفعة بصفة عامة
على مستوى الإنتاجية بالتحسن.

ويشار في هذا الصدد إلى ما يمكن أن تنطوي عليه التنمية الشاملة في إطار
إسلامي من تقويم الناتج المتحقق من المشاركة في النشاط الاقتصادي والمجتمعي ،
بحيث لا تقتصر قيمة الناتج على التعبير النقدي عن السلع والخدمات المنتجة ، وإنما
يقدر وفقاً لمفهوم للقيمة مشتق من الغاية النهائية للمجتمع^(١٠٥) ، مما يتسع لاحتواء
مستوى الرفاهية المادية والمعنوية ، فلا تغفل قيم الحرية والمساواة والإخاء والتعاون
والتزام طاعة الله واستهداف الثواب الأخروي .

الأهمية المحورية للعنصر البشري في منهج التنمية الإسلامي :

يعتبر المؤشر الرئيس لإيضاح أهمية الاقتصاد الإسلامي في دعم العمل التنموي ،
تفرده بالمنظور الشامل الحضاري لعملية إعمار الأرض بالخير والرخاء والعدل ، من
خلال الدور الفاعل للبشر السوي بين مقومات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
وعناية الاقتصاد الإسلامي بتكوين العنصر البشري السوي ، في تكريس لدور
الإنسان بصفته خليفة الله في تحقيق العمران والرخاء ، مما لا يتسنى إلا بالتأكيد على
الجانب الكيفي للطاقات البشرية ، والقوة العاملة أحد مكوناتها .

ويؤكد الفكر المشار إليه على أن العطاء البشري لأي مجتمع ليس دالة فقط في كم
البشر ، حيث الفصيل ومحور التنمية هو الكيف البشري ، ومن ثم يفرقون في تحليل
جانب الكيف في الوجود البشري بين إمكان العطاء - أي الطاقة الاحتمالية - وبين

العطاء الفعلي على أنه واقع متحقق، فالمجتمع الحريص على تحقيق التنمية والتقدم، لا بد له من النهوض بالطاقة الاحتمالية للبشر، وتأهيلها لدفع التقدم في شكل عطاء فعلي، ويتم ذلك من خلال تنظيم وتهيئة مؤسسات المجتمع لتحويل الطاقات الكامنة في البشر بوسائل النهوض بالتعليم والتربية والصحة العامة، والتوعية السياسية وإتاحة المشاركة الديمقراطية في صنع القرار وتنفيذه من أجل النهوض بالعطاء الفعلي والمساهمة الإيجابية للقوة العاملة.

وحيث يتركز موضوعنا حول الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج أو بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، فإن إبراز أثر هذه الأبعاد الاجتماعية في إنجازات التنمية الإسلامية - أي القائمة على منهج الإسلام الشامل لكافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية - إنما ينصرف بطبيعة الحال للعنصر البشري ولأثر الاستثمار البشري في دعم القوة العاملة وتعبئتها لعملية التنمية من المنظور الإسلامي.

وتتجلى هنا أهمية التكوين البشري للمجتمع الذي تسوده قيم وضوابط النظام الإسلامي، في تهيئة إمكانات وقدرات القوة العاملة وفئة المنظمين بما يضيف عليها من الصفات والخصائص ما يميزها عن القوى العاملة ورجال الأعمال، في ظل النظم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي لا تتوافر فيها تلك القيم والضوابط، ويبرهن على ذلك ما يسود في ظل تلك النظم الأخرى من فساد أخلاقي لبيئة العمل في شكل إهمال ولا مبالاة ورشوة ومحسوبية وتبديد أموال واختلاسات وإثراء غير مشروع، فضلا عما يسود مجالات الأعمال في مجتمعات الدول الصناعية المتقدمة من صراعات على النفوذ وأنانية وانحراف وجشع في تحقيق الأرباح الاحتكارية للقوي على حساب الضعيف.

أفضلية منهج الإسلام في التنمية البشرية من خلال التربية والتعليم:

يقوم منهج الإسلام في التنمية البشرية على غرس الالتزام الديني، فهو مقارنا بمناهج النظم الوضعية الأخرى، يستلهم قانونا إلهيا يتأسس على قواعد أخلاقية شاملة لعلاقات الإنسان بالإنسان وبالمجتمع، فضلا عن علاقة الإنسان بخالقه.^(١٠٧)

والتربية الحقيقية هي جهود المجتمع بمؤسساته المتعددة، التي تناول الإنسان بكل كيانه من عقل وروح وجسد ونفس فتشكل شخصية الفرد داخل الإطار الاجتماعي ووفقا للمعايير والأهداف التي يرتضيها المجتمع وتبدأ بتنشئة الأطفال والشباب وتوجيههم.

ويضيف البعض أن التربية الكاملة هي ما يعد أفراد المجتمع للاهتمام والحرص على بناء الحضارة وتكوين القدرات الإبداعية لديهم لتحقيق الرقي والتقدم لمجتمعهم.^(١١٧)

والتربية الإسلامية هي أفضل تربية، فمعلمها هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم الذي قال: «إنما بعثت معلما». ^(١١٨) وقوامها مكارم الأخلاق والحكمة: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». ^(١١٩)

﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ، وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾. ^(١٢٠)

ولقد أضحى مؤكداً أهمية التربية الأخلاقية والسياسية في نجاح الجهود التنموية، وقيم المنهج الإسلامي تكفل إحياء الضمير وإتقان العمل، انطلاقاً من إحساس الفرد أياً كان موقعه من العمل أو الإنتاج، بأن ما يقوم به من عمل طيب متقن، إنما هو واجب يلتزم في إنجازه القيم الأخلاقية وتقدير العمل واحترام نظمه والمحافظة على أدواته ومتطلباته، في إطار من الكسب الحلال المشروع، الذي يعود على الفرد والمجتمع بالنفع.

وتعتبر التنمية البشرية في المنهج الإسلامي عنصراً مهماً أساسياً للعمل التنموي، حيث يحرص الإسلام على العناية الشاملة بالإنسان، عناية تشمل عقله وجسده وحسه ووجدانه فالتربية الإسلامية تتعامل مع الإنسان على أنه وحدة متكاملة متناسقة من الروح والجسد. ^(١٢١)

وعناصر التربية الإسلامية ذات الصلة بالعمل التنموي:

- تبدأ من تقوى الله التي تغرس في نفس المسلم فتطبعها بالخشية من الله تعالى

فالله سبحانه وتعالى أمر عباده :

﴿يَعْبُدُونِ﴾ . (١١٧) . وكذا ﴿فَأَنقُرُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ . (١١٨)

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (١١٩)

- وتعكس التقوى على سلوك المسلم ، الشعور بأن الله تعالى يرقبه في كل أعماله وسكناته فيتأكد لديه الشعور بالمسؤولية أمام الله وتتأصل في نفسه الرقابة الذاتية مخافة عقاب الله الذي يعلم السر في كل صغيرة وكبيرة :

(١٢٠)

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ .

- وينعكس الخلق الإسلامي على السلوك الاقتصادي للمسلم في الإنتاج والاستهلاك حيث يتصف بالإخلاص والصدق والأمانة والجدية والتضحية والانضباط وغير ذلك من الصفات المساندة لأي عمل تنموي ناجح . (١٢١)

- تكوين أفراد إيجابيين متعاونين مترابطين يلتزمون بواجباتهم على مستوى المنشأة ومستوى المجتمع . فهي تربية تجمع بين الفضيلة في السلوك الفردي ، والتعاون في السلوك الجماعي : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ . (١٢٢)

- تحقيق الهدف النهائي والبعيد من نشاط الإنسان ومسيرة حياته ، وهو الهدف من وجود الإنسان في هذا الكون . ذلك أن الهدف النهائي لأي مجتمع في المنظور الإسلامي هو ما حدده الله تعالى على أنه تفسير لوجود الإنسان في ذاته :

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ . (١٢٣)

﴿قُلْ إِن صَّلَاةِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . (١٢٤)

كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا وابتغى به وجهه» . (١٢٥)

ويذهب البعض (١٢٦) في بيان معنى العبادة في الإسلام ، للقول بأنها تشمل الشعائر والمعاملات .

- تحقيق العمران في الأرض :

﴿يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ . (١٢٧)

كما يتضمن الارتقاء بالصالح العام كماً ونوعاً وإصلاح الفاسد، أي بعبارة مجملة تحقيق الخير والامتناع عن الشر ومقاومته. ^(١٣٣)

- وتعكس التربية الإسلامية الأمانة على سلوك المسلم :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ ^(١٣٤)

- وتشمل الأمانات كما يقرر ابن تيمية ^(١٣٥) قسمين : الولايات والأموال . فالولايات تتعلق بها للغير من حقوق على المسلم ، كقول رسول الله : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» .

أما الأمانات على الأموال فتشمل كل ما اؤتمن عليه الفرد أو أكل إليه أمره سواء في ذلك الحاكم أو المحكومين من أرباب عمل أو عاملين أو غيرهم .

- والتربية الإسلامية وفقاً لكل ذلك تضطلع بصياغة الفرد صياغة حضارية وإعداد شخصيته إعداداً شاملاً ومتكاملاً من حيث العقيدة والفكر والسلوك ، فهي تودي من منطلق المذهبية الشاملة والتزام طاعة الله واتباع شريعته الكونية ، إلى تحرير الإنسان من عبادة ذاته ومن الانسياق لغرائزه فضلاً عن التحرر من عبادة غيره من بني البشر أو عبادة المال أو الجاه أو السلطان. ^(١٣٦)

أهداف التعليم في المنهج الإسلامي والإسهام في التنمية :

ويمثل نظام التعليم الرشيد ركناً مهماً في التنمية البشرية المساندة للتنمية الاقتصادية ، خاصة إذا وجهت برامج التعليم ومناهجه لدعم التقدم الإنتاجي وتطوير أساليبه وتكوين المهارات اللازمة للنهوض بالإنتاجية لنصب الجهود التعليمية في تعزيز كل الوسائل المحققة للرخاء وال عمران وخاصة في المجالات النافعة للإنسان والمجتمع دون مجالات الدمار والتخريب والفساد .

وقد أكدت الدراسات التطبيقية العديدة إسهام التعليم في رفع مستوى الإنتاجية والنهوض بمعدل النمو الاقتصادي . ومن ذلك دراسة أجريت على مجال الزراعة في ٣١ دولة أفادت أن المزارع الذي أكمل ٤ سنوات من التعليم الابتدائي تزيد إنتاجيته بنسبة ٨,٧٪ مقارناً بالمزارع غير المتعلم ، وأسفرت دراسة عن علاقة معدل التعليم

بمعدل زيادة الناتج القومي الحقيقي ، تتراوح بين ٨: ١٦٪ في ٨٨ دولة شملتها الدراسة. ^(١٣٧)

ومعلوم ما يوليه الإسلام للتعليم من مكانة عالية ، فقد كان أول توجيه إلهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم : «اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم» ، ويدل ذلك على أن التوجيه الشريف القويم للعملية التعليمية يبدأ من علم الله الذي أرشد به رسوله لينفع به أمة الإسلام .

وحرص الإسلام على أن يكون التعليم رشيدا بناءً ، يتجلى في دعاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه : «اللهم ارزقني علماً نافعاً» .

ونفع التعليم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء وال عمران وفقاً للمنهج الإسلامي يتضمن التأهيل والتدريب لكل عمل نافع واجب يفيد الناس مما يرقى إلى مرتبة فرض العين ، وفي ذلك يقول أبو حامد الغزالي : «فمن علم العمل الواجب ووقت وجوبه فقد علم العلم الذي هو فرض عين» . ^(١٣٨)

ونظام التعليم الكافي الفعال هو الذي يمثل مع نظام التربية حضارة المجتمع وتوجهاته التنموية ، ليكون مردوده تشكيل وصياغة شخصية الأفراد اجتماعياً وتوجيهها وضبط التزامها بأهداف ومصالح المجتمع . ولا يخفى ما ينبغي أن ترتبط به أصول العملية التعليمية والتربوية في المجتمع الإسلامي من مبادئ المذهب الإسلامية الشاملة. ^(١٣٩) والمرشدة لسلوك الأفراد وخلقهم وهم بصدد تحقيق مسؤولية خلافة الإنسان في الأرض لتعميرها ونشر الرخاء في أرجائها .

عوامل محددة في نماذج التنمية الاقتصادية :

وطابع المنهج الإسلامي في تعزيزه جوهر عملية التنمية الاقتصادية تغيير هيكلية في أبنية الإنتاج وحركة الأفراد في التجاوب مع هذا التغيير مع توافر روح المبادرة والقدرة على التحديث وإرادة الإنجاز والمثابرة ، وكل هذه العناصر للعملية التنموية قد تناولتها نظريات الاقتصاديين على أنها متغيرات أساسية فاعلة في نماذج التنمية الاقتصادية من أمثال شومبيتر وماكيلاند على ما سبقت الإشارة إليه . واستخدمت تلك النظريات

مصطلحات :

- Structural change - التغيير الهيكلي
 - Innovation - التجديد أو التحديث
 - Achievment motivation - دافع الإنجاز
 - Enterpreneurship - التنظيم
 - Capital formation - التكوين الرأسمالي
- وكل هذه المتغيرات يغطيها باقتدار وتكامل، منهج التنمية الإسلامي مما نعرضه فيما يلي :

فمن حيث عنصر التغيير والتجديد Innovation

جعل الإسلام من الإنسان قيمة حقيقية وركناً أساسياً في الحياة بما أودعه فيه ربه من قدرة ذهنية وجسدية فجعله مكلفاً مسؤولاً عن تطوير ما حوله بالتعمير والإصلاح، ومن هذا المنطلق كان دور الإنسان الأساسي في الحركة والتغيير والدأب المستمر على العمل^(١٣٠).

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ .^(١٣١)
﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ .^(١٣٢)

والتغيير هنا يشمل تغيير الإنسان لسلوكه فضلاً عن تغييره للأوضاع والأشياء من حوله، بما يحقق الإصلاح والمنفعة، في حدود طاعة الله فهو في مواجهة مستمرة مع أقدار الحياة ومشكلاتها، في ظل الرؤية الشاملة للحقائق الكونية وتطور الحياة. وبذلك يكون الإنسان مداراً وأداة للعملية التغييرية التنموية، دون سكون أو تقليد، بل في انطلاق وحركة وتغيير، واكتشاف لقوانين الحياة والمادة. وهو يحقق في ذلك مصالحه: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ .^(١٣٣)

ومن حيث دافع الإنجاز Achievement motivation وروح المبادرة فالخلق الإسلامي يقوى المثابرة وروح المبادرة في نشاط الكسب وغيره، مما يحقق العزة والقوة للمجتمع الإسلامي. فيقول الله تعالى :

﴿ وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .^(١٣٤)

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾. (١٣٥)

ويستنكر الإسلام روح التواكل أو الرهبانية:

﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾. (١٣٦)

وهو يحض المسلم على الحركة والسعي لاكتساب الرزق والإنتاج:

﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾. (١٣٧)

ويكلف الإنسان بمسؤولية الإعمار ويشرفه بخلافته سبحانه، في تلك المهمة:

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾. (١٣٨)

ومن حيث عنصر التنظيم Entrepreneurship بصفته أحد المقومات الأساسية للنشاط الإنتاجي، فإذا يضطلع المنظم بدور رائد إيجابي في دفع النمو من خلال إقداؤه^١ على المخاطرة وتحمل المسؤولية، فإن توافر العوامل المشجعة لنشأة وظهور المنظمين تشكل مناخاً ضرورياً مؤازراً لتزايد عدد المنظمين في المجتمع.

وقد توافر في ظل الدولة الإسلامية اعتباراً من القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) من شيوع جو الحرية الاقتصادية وارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الدينية، ما شجع على ظهور الطبقة المتوسطة التي تميزت بالتفقه في أمور الدين والتزام دائرة الكسب الحلال والارتباط بالعقيدة: وكان قوام هذه الطبقة التجار الذين شقوا طريقهم لمكانة اجتماعية متصاعدة بفضل سعيهم النشط لتكوين الثروات وتصدت هذه الفئة بروح المبادرة الخلاقة لبعث النشاط والتجديد في الإنتاج بما يحمله ذلك من تحمل المخاطر الإنتاجية، ومع تحلي نشاطها كما ذكرنا بالطابع الديني الأخلاقي. (١٣٩)

ولقد كان الخلق الديني في تجارب دول الغرب من بين مكونات الإطار الثقافي، التي ساعدت على تطوير أنماط الإنتاج والتجديد في السلع وأساليب وأدوات الإنتاج، ومن ذلك تجربة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية التي صاحبها ازدهار النشاط الفردي للمنظم من خلال مركب يشمل المبادئ الدينية البرتستانتيّة مع بعض القيم التي نشأت في مرحلة معينة في المجتمع الأمريكي. (١٤٠)

ويرى ماكيليلاند أن الحافز على ظهور المنظمين وإسهامهم، يرتبط بعمليات

التنشئة الاجتماعية الأولى، والتي يمكن أن تشجع الفرد على تحدي الأوضاع القائمة والإصرار على بلوغ الأفضل.^(١١)

أما أثر التربية والخلق الإسلامي على سلوك المستهلكين والمدخرين والمنتجين وما يفرض إليه من ترشيد الاستهلاك وتكوين المدخرات والتوظيف الاستثماري النافع، فلقد سبق أن أوضحنا أثره على التكوين الرأسمالي الدافع للتنمية.

المطلب الثالث :

الإسلام والأهداف الاجتماعية للتنمية

تناولنا حتى الآن العوامل والأبعاد الاجتماعية على أنها مؤثر على عملية التنمية الاقتصادية سلبيا أو إيجابيا، أي سواء من حيث أثرها المعوق على أنها عقبات للتنمية أو دورها الدافع المحفز بصفته عامل دعم لجهود التنمية الاقتصادية.

وعرضنا لأثر المنهج الإسلامي في علاج سلبيات الأبعاد الاجتماعية المعوقة وفي دفع وتحريك التنمية بكل جوانبها بفضل الأبعاد الاجتماعية التي يتضمنها النظام الإسلامي من منطلقات عقدية وفكرية وأخلاقية وتربوية يقوم عليها بناء ذلك النظام ويتشكل عليها الأفراد في ظله.

على أن العوامل الاجتماعية لا تقتصر على كونها عناصر أو أدوات مؤثرة على التنمية الاقتصادية، كما أن التنمية الاقتصادية ذاتها أصبحت تقترن من حيث هدف الجهود التنموية بتنمية اجتماعية فأصبحت الخطط والبرامج تصدر في مختلف البلدان والنظم تحت مسمى تنمية اقتصادية واجتماعية.

لذا فإن مطلبنا الأخير هذا سينصب على الأبعاد الاجتماعية ليس على أنها عناصر أو أدوات، بل على الأهداف الاجتماعية في جهود ومناهج التنمية، لتتحرى هنا أيضا مفهوم وموقع الأهداف الاجتماعية للتنمية في إطار المنهج الإسلامي، ومدى تميزها عن مفهوم وأثر الأهداف الاجتماعية في ظل الاستراتيجيات والنظم الوضعية الأخرى.

وتعبر خطط التنمية عن الأهداف الاجتماعية عادة بتقريب فوارق مستوى المعيشة بين فئات وشرائح المجتمع ، ومكافحة البطالة حيث يتحقق تقريب الفوارق في الدخل والثروات عن طريق الاقتطاع الضريبي من الفئات الغنية - وتوفير الإعانات وغيرها من النفقات التحويلية للفئات الفقيرة فضلاً عن منع ممارسات الاحتكار والاستغلال التي تزيد الأغنياء غنى وتزيد الفقراء فقراً ، كما تتحقق مكافحة البطالة عن طريق زيادة فرص العمالة أو التشغيل .

النظرية الاقتصادية وتوزيع مكافآت العناصر الإنتاجية :

وسبل تفاقم ظاهرة التفاوت بين طبقات المجتمع في الثروات والدخول ، هو الكيفية التي تتم من خلالها عملية التوزيع ، توزيع ثمار الإنتاج والنشاط الاقتصادي في شكل عوائد أو مكافآت للعناصر الإنتاجية المساهمة في الإنتاج .

والتوزيع وفقاً للنظرية الاقتصادية يقوم على تفاعل عرض وطلب عناصر الإنتاج ، فيحدد الطلب في ضوء سعر المورد أو العنصر والكمية المعروضة منه في أسواق عناصر الإنتاج ، ويتأثر ذلك بأحوال المنافسة بين المشروعات الإنتاجية . ويتوقف قرار المشروعات في توظيف العنصر على الإنتاجية الحدية له ، إذ تبلغ المنشأة في استخدام العنصر في ظل المنافسة الكاملة إلى درجة تسوية إيراد الإنتاجية الحدية - $Productivimar$ ginal reven بثمن الحصول عليه .

وهكذا تشغل النظرية الاقتصادية - وفقاً لمعيار الإنتاجية الحدية - بتفسير جانب الطلب على العنصر الإنتاجي في السوق ، دون اعتبار للقيمة الحقيقية لإسهام العنصر في الإنتاج أي دون التعبير عن أهمية الجزء من الناتج الكلي الذي تحقق بفضل ذلك العنصر . وبالتالي فإن نظرية التوزيع بوضعها ذلك لا تتضمن تقدير السعر العادل أو المكافأة الحقيقية للعنصر الإنتاجي .

وفي النظم الاقتصادية الوضعية يتوقف التوزيع على نمط علاقات الإنتاج السائدة وتأثير مراكز القوة المتحركة في الإنتاج . ففي الاقتصاد الرأسمالي حيث الملكية الخاصة يظهر التفاوت الشديد في الدخل لسيطرة أصحاب رأس المال على وسائل وأدوات

الإنتاج، وفي النظم الاشتراكية كان تحكم الأقلية من زعامات الأحزاب الشيوعية يفضي إلى النتيجة نفسها برغم شعارات العدالة التي تعلنها تلك النظم.

العدالة الاجتماعية وكفالة التوازن أهداف للتنمية في المنهج الإسلامي :

منهج التنمية في الإسلام كما أوضحنا، تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة فعملية التنمية في مجملها لا تستهدف فقط زيادة الإنتاج، بل تتضمن أهدافها بلوغ أفراد المجتمع، مستوى من المعيشة يليق بحياة البشر، ذلك هو مستوى الكفاية، كما أن من أهدافها عدالة التوزيع، تحقيقاً لمبدأ العدل الذي هو من أسس السلوك الإسلامي : «اعدلوا هو أقرب للتقوى».^(١٢)

ولا تكتمل عملية التنمية إلا بهذين الهدفين، الكفاية وعدالة التوزيع، فبدونهما لا يعم الخير كل أفراد المجتمع، أما توافرهما فيبلغ بالإنسان حالة الاطمئنان والرضا، ليس فقط من أجل حفزه على العمل المخلص والمشاركة البناءة في التنمية في تعاون وإخاء مع غيره، بل كذلك ليكون مؤهلاً نفسياً ومعنوياً ومادياً لحمد الله على نعمه وعبادته تعالى حق العبادة، وتحريره من الخضوع أو العبودية لغير الله.

وقبل أن نعرض لبيان حد أو مستوى الكفاية، نبادر للإشارة إلى أن نظام التوزيع في الإسلام لا يتبع أشكال الإنتاج أو أنماط العلاقات الإنتاجية كشأن المذاهب الوضعية، بل هو نظام عام ينبثق من القيم الإسلامية لكي يوفر حد الكفاية على أنه حق أساسي يعلو على كل الحقوق.^(١٣)

واستهداف الإسلام للعدالة الاجتماعية على هذا الوجه، يضمن إشاعة السلام الاجتماعي على أنه أداة لتعظيم منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا يتبين لنا أن الاقتصاد الإسلامي لا يتوقف في توزيع الدخول والثروات عند معيار التوزيع الوظيفي على عناصر الإنتاج باستخدام مؤشر تساوي إيرادات الإنتاجية الحدية مع سعر أو مكافأة العنصر، بل يتوخى في التوزيع معيار تحقيق العدالة والتوازن من خلال منظور شامل لحل المشكلة الاقتصادية والقضاء على الفقر والأحقاد الناشئة عن التفاوت الشديد وغبن أصحاب بعض العناصر في الحصول على حقوقهم العادلة.

حد الكفاية معيار للعدالة الاجتماعية :

يعنى حد الكفاية وجوب توفير مستوى المعيشة اللائمة لكل فرد في المجتمع ، بمقاييس العصر وبحسب ظروف الزمان والمكان في مستلزمات المعيشة من غذاء وكساء وسكن وانتقال وعلاج وتعليم . . . إلخ ، فهو حق عام لكل أفراد المجتمع سواء القادرين على العمل أو العاجزين عنه^(١٤١) . ودون أي تمييز يقوم على الديانة أو الجنس .

وتوفير حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي مسؤولية المجتمع حكومة وأفراد متكافلين مع بعضهم بعضا .

والإسلام لا يرفض التفاوت في الثروات كل بقدر جهده ونشاطه^(١٤٢) ، ولكن ذلك بعد بلوغ أو ضمان حد الكفاية .

يقول الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - «إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم»^(١٤٣) .

فالمجتمع يضمن الحاجات الأساسية لكل فرد عند المستوى اللائق للمعيشة ، فإذا توافرت تلك الحاجات للجميع ، فإن الإسلام يسمح بتفاوت الدخول والثروات .

ويتخذ الإسلام معياراً أدنى من حد الكفاية في الأحوال الاستثنائية كالأزمات الاقتصادية ، فيصير الالتزام بحد الكفاف أي بالاحتياجات الضرورية فقط . وعندئذ لا اعتراف بحق الملكية الخاصة وسماح بالغنى واقتناء الثروات إلا بعد القضاء على الحاجة والفقر وضمان حد الكفاف^(١٤٤) .

التكافل من جانب الأفراد والضمان الاجتماعي من جانب الحكومة :

ومن شأن توازن منهج التنمية في الإسلام ، وجود تآلف وتكامل محكم بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي^(١٤٥) .

فالتكافل من جانب أفراد المجتمع المسلم ، تحض عليه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«من كان له فضل زاد ليعد به على من لا زاد له ، ومن كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له»^(١٤٦) .

«أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى». (١٥٠)

ويشكل التزام الأفراد بالتكافل لسداد حد الكفاف، قيلاً على الملكية الخاصة في الإسلام، فالملكية الخاصة تقوم على فكرة الاستخلاف حيث أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه، وهو ما يحتم ضمان كل مالك للحد الأدنى اللازم لمعيشة غيره من أفراد المجتمع.

فإذا وجد في المجتمع الإسلامي جائع أو عار واحد فلا احترام ولا حماية لحق الملكية الخاصة. (١٥١) فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد». (١٥٢)

ومما سجله التاريخ الإسلامي من أمثلة في المشاركة الإيجابية الفردية لتحقيق خير جماعة المسلمين، ما قام به عثمان بن عفان رضي الله عنه في عام المجاعة القاسية بالتبرع لأهل المدينة بما تحمله قافلة كاملة من أصناف المأكولات والبضائع المختلفة، بعد أن رفض مساومات التجار على شرائها، قائلاً لهم في ثقة وإصرار رداً على مزايدهم: «إن هناك من أعطاني عشرة أمثالها».

وكذا ما قام به عثمان على سبيل المبادرة الفردية في إقامة مرفق عام لنفع كافة المسلمين، عندما تكفل وحده بشراء أحد الآبار من يهودي مقابل آلاف الدراهم لشرب المسلمين. كذلك قام عثمان بن عفان بمفرده في غزوة تبوك بتجهيز جيش «العسرة» بكل ما يحتاج إليه من مؤونة ووسائل ركوب. (١٥٣)

أما الضمان الاجتماعي من جانب الحاكم، فيعبر عنه قول الخليفة عمر رضي الله عنه: «إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي على الكفاف». (١٥٤)

وقوله في عام المجاعة (الرمادة) «لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل بيت عُدتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحياة (المطر) فعلت». (١٥٥)

هكذا تضطلع الدولة بتوفير حد الكفاية فإذا لم تستطع فحد الكفاف. وإذا تيسر حد الكفاية فهو مكفول حتى لمن يمنح العطاء من بيت المال، من حيث مقداره، وفي

ذلك يقول الإمام الماوردي «تقدير العطاء معتبر بالكفاية» (الأحكام السلطانية) كما أنه مكفول حتى لغير المسلم ، فقد أمر عمر بإعفاء يهودي من الجزية وإعانتته من الزكاة بوصفه مسكيناً. (١٥٦)

وضمان الدولة قائم في الإسلام ، ومن باب أولى لعمالها ومستخدميها وفقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حول توفير السكنى والقدرة المالية على الزواج وغيرها لعامل الدولة. (١٥٧)

الزكاة والاقتطاع الواجب عند الضرورة ونظام الحسبة

أهم أدوات العدل الاجتماعي في الإسلام:

فالزكاة حق للفئات الفقيرة في أموال الأغنياء بحد أدنى يقوم بضرورات المعيشة اللائقة ، وهي نظام يكفل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتقريب الفوارق بين فئات المجتمع ، فضلاً عن دفعه للرخاء والإنعاش الاقتصادي نتيجة زيادة الفئات الفقيرة المتلقية للزكاة ، لطلبها على السلع والخدمات ، بما يترتب على ذلك من زيادة حجم التوظيف لزيادة الانفاق على الاستثمار.

ومن أهم الآثار الإنمائية للزكاة تمكين المتلقى لها من مصدر كسب منتظم وتوفير ما يلزمه من آلات مما يحفز على العمل وتنشيط الإنتاج وعلاج البطالة وتحويل القوة العاطلة إلى قوة منتجة ، كذلك فإن تخصيص أحد مصارفها لسداد ديون الغارمين أي المدنيين والمفلسين من التجار والمنتجين يحقق الضمان والأمان لانتشالهم وإعادة تمهينهم لميادين نشاطهم. (١٥٨)

أما الاقتطاع الواجب عند الضرورة ، فيقوم به الحاكم أخذاً من أموال القادرين والأغنياء في أحوال الضوابط والأزمات ، التي تشكل ضرورة للاقتطاع المالي بما يجاوز المستحق على الأموال من الزكاة ، ودليله حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن في المال لحقاً سوى الزكاة». (١٥٩)

وتمثل كلمة الحق - حق المحتاج - هنا التزاماً في المقابل على القادر أو صاحب المال ، إن لم يؤده طوعية أجبره الحاكم عليه اقتطاعاً من ماله. (١٦٠)

فإذا لم تتسع حصيلة الزكاة للوفاء بحاجات المحتاجين، مارس الحاكم سلطته في الاقتطاع المذكور، وهو ما يحقق قول الإمام علي - رضي الله عنه - المذكور آنفاً: «إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم».

وكلمة «فرض» هنا تعني الإلزام عند توافر شروط الاقتطاع وهي أحوال الضرورة التي تقصر موارد بيت مال المسلمين عن الوفاء بها.

كما يدل على الاقتطاع الواجب عند الضرورة، المفهوم الواضح للآية الكريمة:

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾. ^(١١١)

والبر تجاه الله سبحانه وتعالى يعني طاعته وعدم العقوق بأوامره، وكلمة «آتى المال» إلى الفئات المذكورة في الآية - وهي من الفئات المستحقة لمصارف الزكاة، تسبق في دلالة مستقلة واضحة، «وأقام الصلاة وآتى الزكاة».

ويقول ابن حزم الأندلسي: وفرض على الأغنياء من كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكاة بهم. ^(١١٢)

كما يشير الماوردي إلى ما يتضمنه النظام المالي في تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام من اقتطاع يزيد عن الزكاة، حيث يقول: من تقصر الزكاة عن كفايتهم لا يخرجون من أهلها ويحالون بباقي كفايتهم على غيرها. ^(١١٣)

وبالنظر إلى أحوال الكثير من الشعوب الإسلامية الفقيرة في بلاد تعاني التخلف الاقتصادي بكل خصائصه وتبعاته من أزمات ومجاعات وبطالة ومدىونية، فإن تدارس اعتبارها أحوال ضرورة، ليدعو للنظر في انطباق شروط الاقتطاع الواجب كأداة عدل اجتماعي قررها النظام الإسلامي.

الإسلام يسمح بالتفاوت في الثروات ولكن في ظل ضوابط:

فالغنى أو الثراء ليس مرفوضاً في الإسلام، بل يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:

«لا بأس بالغني لمن اتقى»^(١٦٤) وفي القرآن الكريم :

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ .^(١٦٥)
﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ .^(١٦٦)

والأساس هو ثمرة جهد كل فرد من خلال عمله الصالح :

﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٣٩﴾ وَأَن سَعَاهُ سَوْفَ يُرَى﴾ .^(١٦٧)

ويقضى العمل الصالح هنا بالتزام الفرد بعدم كنز المال أو حبسه عن التداول أو تبديده بغير حكمة .

ولا يسمح الإسلام بالغني والثراء إلا بعد توافر حد الكفاية لكل فرد في المجتمع المسلم . فالخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول : «إني حريص على ألا ادع حاجة إلا سددها ما اتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف» .^(١٦٨)

وينهى الإسلام عن تركز الثروة في أيد قليلة تؤدي إلى هيمنة فئة صغيرة على الإنتاج أو الاقتصاد ، فتعزل الأغلبية عن مصادر الثروة وتثير الأحقاد والصراعات :

﴿كَئِيفَ لَا يَكُونُ دُولُهُ يَوْمَئِذٍ ، أَلَا غَنِيَاءَ مِنْكُمْ﴾ .^(١٦٩)

ومن ضوابط الثراء والتفاوت ما يستند إلى التكوين الأخلاقي والالتزام الإيماني الذاتي للمسلم ، حيث يتعلق الأمر بالتحلي بالتقوى وبذل ما يجلب الثواب ، والحرص على تحقيق العدل ، فمن آيات القرآن الكريم في العدل صفة للتقوى :

﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ .^(١٧٠) ومن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم :

«يا بن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه فشر لك» .^(١٧١)

فمن ضوابط السلوك الإسلامي في اقتناء الثروة توجيه فضول الأموال لأمر الآخرة ، ويقول في ذلك الفقيه الشيباني :

«إن قنع الناس بما يكفيهم وعمدوا إلى الفضول فوجهوها لأمر آخرتهم كان خيرا لهم ، مازاد على ما لا بد منه محاسب المرء عليه» .^(١٧٢)

ويقضى العمل الصالح ، بالتزام الفرد المسلم بعدم كنز المال أو حبسه عن التداول

أو تبديده بغير حكمه، بل عليه بإنفاق الفائض عن حاجته في سبيل الله، سواء في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين، أو يقوم باستثماره فيما ينفع الناس من منطلق التكليف الإلهي للإنسان برسالة تعمير الأرض «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها». (١٧٣)

والثري الذي يقبله الإسلام هو الذي يستثمر ماله لصالح المجتمع (١٧٤).

ومكافحة البطالة : هدف اجتماعي لصيق بمنهج التنمية في الإسلام، فكراهة حالة البطالة بوصفها فقد أو تعطل لجانب من الموارد البشرية، تؤكد أنها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفاتها حالة مرفوضة من الله العلي القدير. «إن الله يحب المؤمن المحترف». (١٧٥)

ويقول الخليفة عمر رضي الله عنه :

«لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق، وإنما يرزق الناس بعضهم من بعض». (١٧٦)

وبيان مضار البطالة والتحذير منها، يبدو إجمالاً من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : «البطالة تقسي القلب».

وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «أحذركم عاقبة الفراغ».

أخلاق الفرد والامتناع عن ألوان الظلم والاستغلال والاحتكار والغش : من المفاصل الاجتماعية المحبطة للعمل الإنشائي، شيوع مظاهر للظلم أو الاستغلال أو الاحتكار تحاول بين الفرد وبين حصوله على حقه من نتائج جهده وثمار سعيه. والتدليس والرشوة والمحسوبية، وجميعها صفات ومظاهر قد نهى عنها الإسلام، وتضطلع التربية الإسلامية باستئصالها من المجتمع لإشاعة مناخ الطمأنينة وتكافؤ الفرص والأمانة في التعامل.

ويبدأ المنهج الإسلامي بتوجيه سلوك الأفراد من منطلق إيماني للالتزام بصفات الأمانة والعدل واستقامة القصد والسماحة في المعاملة وتجنب كل ما يشكل عدواناً على حقوق الآخرين أو استغلالهم أو اغتصاب أموالهم وحقوقهم.

فالعدل والإحسان وحسن المعاملة قاعدة :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ (١٧٧)

والأمانة التزام من المسلم بأمر من الله تعالى :
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ .^(١٧٨)
﴿ وَأَوْفُوا بِالْكِيلِ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ أَلِ الْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ .^(١٧٩)
والسباحة في البيع والشراء وكافة صنوف التعامل تجلب رحمة الله :
«رحم الله عبداً سمحاً إذا باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا قضى ، سمحاً إذا

اقتضى» .^(١٨٠)

والاحتكار والاستغلال والغش سلوك خاطيء جزاؤه النار يوم القيامة :

«لا يحتكر إلا خاطيء»^(١٨١) و«بش العبد المحتكر إن سمع بغلاء فرح»^(١٨٢) و«من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم ، كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة» و«ليس منا من غش» .^(١٨٣)
والغصب وسرقة الأموال والرشوة في الأعمال وتبديد الموارد في أنشطة محرمة كإنتاج وبيع الخمر وأندية الميسر ، كلها مما تحرمه قواعد الاقتصاد الإسلامي .

«لعن الله الراشي والمرتشي» .^(١٨٤)

ومن أهم قواعد تحرير دورة الدخل والإنفاق من عناصر الاستغلال والجشع وجبس المال خارج دائرة النشاط الإنتاجي ، قاعدة تحريم الربا في الشريعة الإسلامية .^(١٨٥)

﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾

وأهداف الإسلام من تحريم الربا ، فضلا عن منع الاستغلال ، بعث النشاط الإنتاجي الحافز على التقدم الاقتصادي والعمران ، يمنع ركون أصحاب الأموال للربا على أنه عائد لأموالهم المقرضة دون جهد منهم ، وإتاحة رأس المال النقدي - دون تكلفة تذكر - للمشروعات الإنتاجية على سبيل المراجعة أو المشاركة المشروعة .

ويشهد التاريخ الإسلامي بما حدث في ظل نظام الحكم الإسلامي العادل والمستمد من الشريعة الإسلامية ، من تغلب روح الإسلام على السلوكيات المنحرفة في المعاملات من الغش والجشع والاستغلال ومظالم الربا ، وذلك نتيجة لما فرضه الإسلام من تحريم للربا ومنع الاحتكار في الأقوات ومكافحة الغش في المعاملات

وتنظيم الحقوق على الأموال، مما نعمت في ظله الحياة الاقتصادية بالاستقرار والنماء والازدهار.^(١٨٦)

أثر الدولة في الضبط الاجتماعي وحفز عملية التنمية في الواقع التاريخي للإسلام:

وفي الواقع التاريخي أقام الإسلام عند ظهوره نظام حكم عادل، اشتمل على نمط من السلوك الاجتماعي المستمد من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكان من نتائج ذلك ما انعكس على النشاط الاقتصادي من الاستقرار والتزام معاملات الناس بالأمانة والوفاء بالعهد وتجنب الغش، الأمر الذي حرك الطاقات الكامنة والقدرات الإنسانية المبدعة، فوجد الإنسان المتفاعل الذي يلزم نفسه بالسلوك المفروض طوعا وحبا والتزاما.^(١٨٧)

على أن الإدارة الإسلامية للاقتصاد قد تضمنت من الأدوات والوسائل ما يكفل التوجيه والرقابة والقدوة الحسنة.

فقام نظام الحسبة على أنه سلطة مراقبة للأسواق هدفها حماية مصالح أفراد المجتمع ضد الغش والتدليس من جانب التجار والصناع، والاستغلال في الأسعار، ولضمان سلامة البيوع والاتفاقات، كما يدخل في مهام المحتسب مراقبة النظام العام والآداب العامة ومنع التسكع والتسول من قبل القادرين على العمل، فضلا عن انضباط الموازين وسلامة ما يباع في الأسواق من الأطعمة والمشروبات ومنع إشغال الطريق، وروعي في اختيار من يقوم بمهام المحتسب شروط صلاحية كالعلم والنزاهة والقوة والشجاعة.^(١٨٨)

وفي العصر العباسي فرض البويهيون والسلاجقة تنظيما للتجارة يكفل مكافحة الاحتكار للمواد الغذائية الأساسية وتوفير استيراد السلع الغذائية^(١٨٩).

كما كان في تصدي الدولة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، الدليل الواضح على رعاية العدالة الاجتماعية في النظام الإسلامي وكان أبرز مثال لذلك تصدي الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأزمة «عام الرمادة»، فعاش الخليفة آلام رعيته واستورد على الفور القوات الضروري لإغاثة الشعب، حيث استنجد بعماله في العراق والشام لغيث أهلهم في شبه الجزيرة العربية، وقام عمر بتنظيم عملية الإغاثة من توزيع

الغذاء والكساء، وتعهد المرضى، ودبر الأكفان للموتى، كما منع جباته من تحصيل الزكاة أثناء عام الرمادة.^(١٩٠)

وكان الحاكم القدوة في دولة الإسلام الأولى من ركائز نجاح الاقتصاد الإسلامي بفضل عدالة الحكام ونزاهتهم وزهدهم في أموال المسلمين، وهنا يبرز أيضا الخليفة عمر بن الخطاب خير مثل على عفة وأمانة الحاكم والعدل والتسوية في المعاملة بين الناس، وكان يصصر على أن يأكل مما يتناوله أقل رعيته، ويتحاشى أن ينتفع أهل بيته بما لا حق لهم فيه.^(١٩١)

وفي عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز، ركز عمر اهتمامه الكبير في تنظيم حياة الناس الاقتصادية، على التزام المسؤولين بقيم الحق والعدل وتجردهم لذلك، ومطاردة الظلم والباطل والاستغلال والاضطهاد والإثراء على حساب الآخرين والتزلف إلى ذوي السلطان وغيرها من مظاهر الفساد الإداري والاجتماعي وقد بدأ عمر هذا الطريق من شخصه أولا ثم في أهله ورجال بلاطه.^(١٩٢)

وفي تنظيم قواعد المالية العامة الإسلامية، روعيت في دولة الإسلام الأولى قواعد العدالة والمساواة في عبء الخراج كما روعي ترشيد إنفاق أموال بيت المال والمحافظة عليه. فكانت مسؤولية تحصيل الضريبة مسؤولية محددة في حدود المستحق، يخضع في مباشرتها عمال الجباية للرقابة والمحاسبة، كما كانت أوجه الإنفاق أيضا تخضع لمعايير الصالح العام، وقد حدد ميثاق الخليفة عمر بن الخطاب تلك القواعد إجمالا في قوله: «لكم عليّ ألا أجتبي شيئا من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم، إلا من وجهه ولكم عليّ إذا دفع في يدي ألا يخرج مني إلا في حقه».

وقد كتب عمر إلى عمال الخراج: «أما بعد، فإن الله خلق الخلق بالحق فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق واعطوا الحق به، والأمانة الأمانة قوموا عليها، ولا تكونوا أول من يسلبها، والوفاء الوفاء لا تظلموا اليتيم ولا المعاهد، فإن الله خصم لمن يظلمهم».^(١٩٣)

كما ورد في توجيهات عثمان بن عفان لعماله: «الله أمر الأئمة أن يكونوا رعاة ولم يتقدم إليهم أن يكونوا جباة، ألا وإن أعدل السيرة أن تنظروا في أمور المسلمين وفيما

عليهم ، فتعطوهم ما لهم وتأخذوهم بما عليهم .^(١٩٤)
وقد راعى الحكام المسلمون في العهد العباسي ، في قواعد وتوقيت الجباية ، مصلحة الإنتاج الزراعي والتشجيع على تنشيطه ، فتصالح المهلبى مع أهالي البصرة عن متأخراتهم الضريبية مع الإعفاء عن بعضها لوقف تدهور الإنتاج الزراعي وإهمال الناس لعبارة الأراضي الزراعية .^(١٩٥) كما وافق الوزير المذكور على إرجاء سداد المستحقات الخراجية إلى موعد حصاد المحصول مراعاة لثقل أعباء المديونين على عاتق الزراع ، بل أمد الفلاحين المعسرين بالسلفيات النقدية والعينية على أن يسددوها عند الحصاد .^(١٩٦)

وساعد على تعزيز الفائض الاقتصادي في ظل الدولة الإسلامية . ما اتخذته عمر بن عبدالعزيز من إحكام للنظام المالي في تحصيل الخراج والخمس والفيء ،^(١٩٧) وضغط نفقات الحرب والأمن ، التي كانت تخصص لفض المنازعات الداخلية والقضاء على الفتن - خاصة ضد الخوارج - وذلك بفضل سياسة عمر الحكيمة السليمة في التعامل مع تلك الفئات . هذا فضلا عن المراقبة الدقيقة والإدارة الأمنية لبيت مال المسلمين ، مما أوقف مظاهر التسيب والتبديد والابتزاز التي كان يمارسها بعض العمال والولاة استغلالا لمناصبهم .^(١٩٨)

خلاصة وخاتمة

من منطلق ومفهوم اقتصاديين لجوهر عملية التنمية الاقتصادية بوسائلها وأهدافها، وفي اعتبار لتعثر العديد من تجاربها، خاصة بالدول النامية، يؤكد هذا البحث على ما اتضح لأهل تخصصات مختلفة في مجال العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية من الدور الفاعل لحوافز السلوك الاقتصادي للإنسان وتكوين النسق الاجتماعي ومداخل المتصلات الثقافية والقيم والمعتقدات السائدة بل والعوامل النفسية والانثروبولوجية فضلا عن العادات والتقاليد، في تحقيق التنمية الاقتصادية والتغلب على معوقات ذات الأبعاد الاجتماعية.

وقبل أن تطرح الورقة بعض الفرضيات حول تميز وبروز أثر المنهج الإسلامي للتنمية والقائم على نسق اجتماعي وضوابط وحوافز وجزاءات دافعة للتنمية الاقتصادية. عرضنا لإيضاح الصورة المتدنية للأوضاع الاجتماعية والمعيشية ببلدان العالم الإسلامي في واقعها المعاصر، نتيجة لعدم التزامها بالمنهج التنموي الإسلامي وقيمه وتوجهاته. مع محاولة لبيان علاقة مؤشرات العوامل الاجتماعية بمستوى الإنتاجية في تلك البلدان، على أنه تأكيد لأهمية الأبعاد الاجتماعية في سياق عملية التنمية الاقتصادية.

ثم عرضنا لبيان الإسهامات النظرية النوعية العديدة حول تأثير الأبعاد الاجتماعية في عملية التنمية سلبيا وإيجابيا، سواء في التكوين الرأسمالي أو التجديد والتقدم الفني أو حركية عنصر العمل، مع الإشارة إلى نظريات التناقض والصراع الاجتماعي الطبقي والثنائية الاجتماعية ومشكلات التحضر المصاحب للتنمية الاقتصادية.

وأوضحت الورقة بعد ذلك ما تميز به المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية من تركيز على الأبعاد الاجتماعية، سواء في استنهاض القوى الإنشائية في البشر من منطلق القيم الدينية والأخلاقية والضوابط والحوافز وحركية عنصر العمل والموارد المختلفة، أو ما يتضمنه المنهج التربوي والنظام التعليمي الإسلامي من عناصر دافعة للتنمية

الاقتصادية، فضلاً عن تحريك وإزالة عوامل الجمود والمعوقات الاجتماعية للتنمية من خلال التباين البنائي المصاحب لعملية التنمية في ظل المنهج الإسلامي .

وتعرفنا أخيراً على الأبعاد الاجتماعية وأهداف التنمية المتمثلة في العدالة الاجتماعية وكفالة التوازن وضمان حد للكفاية من خلال التكافل والضمان الاجتماعي الإسلامي باستعمال المؤسسات الرئيسة للإسلام كالزكاة والاقطاع الواجب عند الضرورة ونظام الحسبة في التصدي لكل مظاهر الظلم والاستغلال والاحتكار والغش والربا . مما أكدته الواقع التاريخي لأثر الدولة الإسلامية في الضبط الاجتماعي وحفز التنمية الاقتصادية في فترة ازدهار تجربة النظام الإسلامي .

إلى أن بلغت الورقة إثبات وتأكيد الفرضيات الثلاث التي انطلقت منها وهي :

- أولاً: أن للإسلام بصفته نظام اجتماعي أهدافاً بعيدة من التنمية الاقتصادية الاجتماعية، تنصدر الأولوية فيها الأهداف والجوانب الاجتماعية.
- وثانياً: أن أدوات المنهج الإسلامي في تحقيق استراتيجية التنمية، تتميز بدور بارز في توفير العناصر ذات البعد الاجتماعي الدافعة للتنمية الاقتصادية.
- وثالثها: أن الدور الذي يمكن أن تتصدى له الأبعاد الاجتماعية للمنهج الإسلامي في مواجهة عقبات وتحديات التنمية الاقتصادية بالدول النامية ومنها البلدان الإسلامية، دور قوي الفعالية.

الهوامش والحواشي

- (١) مما نعرض له بمشيئة الله في المبحث القادم.
- (٢) راجع: حسن، د. عبدالباسط محمد، التنمية الاجتماعية ص ١٧
- (٣) الخريجي، د. عبدالله، علم الاجتماع الاقتصادي، ص ٢٢٨.
- (٤) حسين، د. وجدي محمود، التطور الاقتصادي، ص ٨٣، ٨٥.
- (٥) حسين، د. وجدي محمود، الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي.
- (٦) حسين، د. وجدي محمود، التخلف والإنهاء الاقتصادي، ص ٢٣٧، ٢٤٦.
- (٧) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٢ جدول رقم (١).
- (٨) راجع: حسين، د. وجدي محمود، اقتصاديات العالم الإسلامي، ص ٩١، ٩٢ والأرقام من البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوي ١٤١٠هـ، جدول ١.
- (٩) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢، ١٩، جدول (٢٦).
- (١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، جدول (٢)، بل يلاحظ انخفاض نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين الكبار حتى لدى بعض الدول الإسلامية التي قطعت شوطا في التنمية مثل مصر (نسبة ٤٨٪) أو الدول البترولية كالمملكة العربية السعودية (نسبة ٦٢٪).
- (١١) المرجع أعلاه، جدول (٣)، البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٤، جدول (٢٨).
- (١٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع أعلاه.
- (١٣) المرجع أعلاه، جدول ٣.
- (١٤) المرجع أعلاه، جدول ١٦.
- (١٥) راجع: حسين، د. وجدي محمود، اقتصاديات العالم الإسلامي، ص ٨٣.
- (١٦) انظر في ذلك: فرجاني، د. نادر، عن البشر والتنمية في الوطن العربي ص ١٠، ١١.
- (١٧) SESR. T. C.I.C, Productivity and Wages in manufactouring Industry in the OIC Countries
- (١٨) حيث إنها لا تعبر عن الإنتاجية بوصفها الإسهام المحدد لعنصر العمل في الناتج، بل هي بالأحرى تعكس تأثير عدد من العوامل مجتمعة كتغيرات التكنولوجيا، والاستثمار ومدى

استعمال الطاقة الانتاجية والقدرات الإدارية فضلا عن مهارات وجهد القوة العاملة، كما أن الدراسة المذكورة اقتصرت على عينة من الدول الاسلامية عددها ١٧ دولة (راجع تحفظات معدي الورقة ذاتها SESRTCIC ، ص ٢).

(١٩) Statistical Pocketbook of the O. I. C. Countries 1990

(٢٠) راجع الجدول ملح رقم (١).

(٢١) ويمكن تفسير ذلك بارتفاع مستوى الإنتاجية بدرجة تعوض نقص الخدمات الصحية والتعليمية والغذاء لدى باكستان حيث معدل نمو نصيب العامل من إيرادات الصناعة التحويلية ١,٦ خلال ٨٠, ١٩٨٩، وفي بنجلاديش بلغ الرقم القياسي لنصيب العامل من الناتج الاجمالي في الصناعة التحويلية عام ١٩٨٩ ١٢٠ (٨٠ = ١٠٠) - فضلا عن رخص الأجور في كل من البلدين المذكورين.

(٢٢) كان معدل نمو الإنتاجية السنوي متناقصا مثلا في كل من الصومال والسنغال بنسبة ٦٦, ١٥ - ٢٦, ٦٪ على التوالي خلال الفترة المذكورة.

(٢٣) بحث SESRTCIC ، انظر جدول الملحق رقم (١).

(٢٤) Raymond F., Elements of Social Organizations., p. 122

(٢٥) مثال دراسة Bronsilow Malinowski عام ١٩٢٢ عن قبائل غرب الباسفيك.

(٢٦) حسن، د. عبدالباسط محمد، المرجع السابق ص ١٠.

(٢٧) Cottrel W. F., Energy and Society, The Relation Between Energy, Social change, and Economic Development.

(٢٨) Max Weber., The Theory of Social and Economic Organization.

(٢٩) Babbie, 1980 وآخرين.

(٣٠) السمالوطي، د. نبيل، علم اجتماع التنمية، ص ١٧٤.

(٣١) O. Larson & E. Rogers, Rural Society in Transition., P. 41

(٣٢) اسماعيل، د. قباري محمد، علم الاجتماع الاقتصادي ومشكلات الصناعة والتنمية، ص ٤١١.

(٣٣) Hagen E., The Theory of Social change, How Economic Growth Begins,

(٣٤) Moore W., Economy and Society.

(٣٥) Lemer D., The Passing of Traditional Society.

(٣٦) راجع، حسن، د. عبدالباسط، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣٧) Mc Clelland, D., The Achievment Motive.

(٣٨) Hoselitz, B., The Progress of Underdeveloped Areas,.

(٣٩) Kunkel, Socioeconomic Development, 1970

(٤٠) الخريجي ، د. عبدالله، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٤١) ومن قبيل ذلك في تنمية المجتمعات الزراعية التقليدية، تطوير تنظيم العائلة الممتدة Ex-tended Family السائد في تلك المجتمعات وكذا وحدات الانتاج في المجتمعات القبلية في انحاء وحدات إنتاجية كبيرة تقوم على التنظيم التعاوني وتقسيم العمل وتستخدم التكنولوجيا والآلات الحديثة.

(٤٢) كانشاء منظمات تشارك في تحمل مخاطر النشاط وتطوير التنظيمات التأمينية الخاصة والعامة لمواجهة مخاطر الحوادث أو الحريق أو الآفات الزراعية وكذا المنظمات الحكومية التي تساعد على خفض نسبة عدم التيقن سواء في تكلفة مستلزمات الزراعة أو أسعار بيع الحاصلات.

(٤٣) ومن أهم مجالات ذلك التغيير المؤسسي، التنمية الريفية التي تتطلب تطوير شامل في البيئة الثقافية والتنظيمات القائمة مع ضرورة الاسترشاد بخبرات وتقاليد السكان، ويشمل ذلك إقامة محطات البحوث والتجارب وتعميم التعاون الزراعي في الإنتاج والتسويق الزراعي.

(٤٤) فرجاني، عن البشر والتنمية، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٤٥) راجع للمؤلف، التخلف والاناء الاقتصادي، المرجع السابق ص ١٠٢، ١٠٣.

(٤٦) للمؤلف: التخلف والاناء الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٤٧) يسري، د. عبدالرحمن و. عبدالعزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية، ص ١٣١، ١٣٦.

(٤٨) ويعتق هذه النظريات الفكر الماركسي الحديث من أمثال P. Baran (١٩٧٥)، وسمير أمين (١٩٧٤) كما يضم غير ماركسيين مثل بعض أفكار Mills, Lynds (١٩٥٦)، وقد وجهت الانتقادات لهذا الفكر خاصة لعدم انطباقه على تجارب النمو في الغرب.

(٤٩) للمؤلف: التخلف والاناء الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٥٠) راجع: عبدالعاطي، د. السيد، علم الاجتماع الحضري، ص ٧٨.

(٥١) حسن، عبدالباسط، المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٢) مثلاً في الانثروبولوجيا: ريتشارد آدمز وجون جيلين، وفي علم النفس ديفيد ماك كليلاند، وفي علم الاجتماع ويلبرت مور وانييل ليرنر.

(٥٣) وتنقسم هذه الجماعات غالباً بصغر الحجم وتقوم العلاقات فيما بينها على أسس شخصية، انظر: الخريجي، المرجع السابق ص ١٩٣.

(٥٤) كما قد تضعف مهارات العمال لدى الاعتماد على انجاز الآلات، وقد يحس بعض العاملين بفقدان أو نقصان مكانتهم الاجتماعية.

راجع ذلك في: الخريجي، علم الاجتماع الاقتصادي، المرجع السابق، ص ١٩٤.

- (٥٥) السمالوطي، علم اجتماع التنمية، المرجع السابق، ص ١٧١، ١٧٢.
- (٥٦) راجع: الخريجي، د. عبدالله، علم الاجتماع الاقتصادي، المرجع السابق ص ١١٤، ١١٥
- (٥٧) كفرض الحماية الجمركية على السلع المستوردة لصالح السلع المنتجة محليا على حساب المستهلكين المحليين الذين يتحملون أعباء الضريبة الجمركية بصورة غير مباشرة.
- راجع: K. Davis, Social and Demographic Aspect of Econ. Development
- (٥٨) سورة البقرة، آية ٢٠١.
- (٥٩) راجع دراسة R. Bendix. Idologies and Social Structure, American Sociological Review, 1959, No. 24, P. 613
- وقد قام باندكس بمقارنة تأثير الإيديولوجية على أداء العاملين في المصانع في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
- (٦٠) العنكبوت، آية ١٧.
- (٦١) الجمعة، آية ١٠.
- (٦٢) النحل، آية ٩٠.
- (٦٣) هود، آية ٨٤.
- (٦٤) النجم، آية ٣٩/٤٠.
- (٦٥) الجمعة، آية ١١.
- (٦٦) الملك، آية ٢٤.
- (٦٧) الملك، آية ١٥.
- (٦٨) اسماعيل، د. قباري، علم الاجتماع الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٤٢٠/٤٢١.
- (٦٩) الشعراء، آية ١٨٣.
- (٧٠) البقرة، آية ٢٨٣.
- (٧١) القيامة، آية ١٣/١٥.
- (٧٢) الأنفال، آية ٥٣.
- (٧٣) الرعد، آية ١١.
- (٧٤) راجع: الخريجي، المرجع السابق، ص ٢٦٦.
- (٧٥) ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ (الجمعة، آية ٩).
- (٧٦) الملك، آية ١٥.
- (٧٧) نوح، آية ١٩.
- (٧٨) البقرة، آية ٢٩.
- (٧٩) لقمان، آية ٢٠.
- (٨٠) إبراهيم، آية ٣٣.

- (٨١) الحشر، آية ٧.
- (٨٢) الهمة، آية ٤.
- (٨٣) صحيح مسلم، حـ ٥، ص ٥٦ - ابن ماجه، باب الحكرة والجلب، مجلد ٢، ص ٧.
- (٨٤) عبد الحميد، د. محسن، الإسلام والتنمية الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار المنارة للنشر والتوزيع جدة. ١٩٨٩، ص ٣٣.
- (٨٥) سورة المطففين، آية ٢٦.
- (٨٦) سورة النجم، آية ٣٩.
- (٨٧) سورة الحجرات، آية ١٣.
- (٨٨) سورة النساء، آية ١٣٥.
- (٨٩) سورة البقرة، آية ٢٥٦.
- (٩٠) سورة الشورى، آية ٣٨.
- (٩١) سورة آل عمران، آية ١٥٩.
- (٩٢) محسن عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٧٦.
- (٩٣) والواقع ان التشريعات الحديثة قد اقتبست من الشريعة الإسلامية مبدأ حرية التعاقد والحريات الفردية الأخرى خلافا لمزاعم بعض الفقهاء الغربيين.
- (راجع: المنيت، د. أبوزيد، ذاتية المعاملات الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ٢٠).
- (٩٤) البخاري، كتاب الفرائض، حـ ٦، ص ٣٤٨.
- وأخرجه مسلم، كتاب الجمعة، حـ ٣، ص ١١، طبعة دار الفكر، بيروت.
- (٩٥) أخرجه الإمام أحمد، المسند، حـ ٤، ص ٢٢٩ - وأبوداود، السنن، كتاب الخراج والفيء، باب في أرزاق العمال، حـ ٣، ص ١٣٤.
- (٩٦) البخاري، باب الأدب المفرد، ص ١١٢، الحاكم المستدرک، حـ ٤، ص ١٦٤.
- (٩٧) الإمام أحمد، المسند، حـ ٢، ص ٢٢.
- (٩٨) مسلم، كتاب الزكاة، حـ ٣، ص ٩٤.
- (٩٩) مسلم، كتاب الذكر، ص ٣٨، وأبوداود، كتاب الأدب، ص ٦٠؛ الإمام أحمد، المسند، حـ ٢، ص ٢٥٢.
- (١٠٠) سورة النساء، آية ٣٦.
- (١٠١) راجع: عفر، د. عبد المنعم، السياسات الاقتصادية في الإسلام، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٨٠.
- (١٠٢) السالوطني، الأيديولوجية وأزمة علم اجتماع التنمية، ص ١١٣، ١١٧.
- (١٠٣) سورة القصص، آية ٧٧.
- (١٠٤) Lewis Schneider and Sverre Lysgaard, Deficiency and Conflict in Industrial

- (١٠٥) فرجاني، المشاكل الاقتصادية المعاصرة، ص ٩.
- (١٠٦) اسماعيل، د. زكي محمد، ص ١٦٥.
- (١٠٧) انظر: مرسى، د. محمد عبد العليم، التربية والتنمية في الإسلام، ص ٤٩.
- (١٠٨) ابن ماجه، المقدمة، ص ١٧.
- (١٠٩) الحاكم، المستدرک، ح ٢، ص ٦١٣.
- (١١٠) سورة الجمعة، آية ٢.
- (١١١) ويبدو ذلك التكامل حتى في التكليف بالعبادات حيث تفيد الصلاة في تطهير روح الإنسان كما تعتبر حركتها رياضة للجسد، والوضوء من أجلها نظافة للأعضاء، كذلك يساعد الصوم الإنسان في المحافظة على صحته وقواه الجسمية فضلا عن معانيه الروحية ومثوبته الأخروية.
- (١١٢) سورة الزمر، آية ١٦.
- (١١٣) سورة الشعراء، آية ١٦٣.
- (١١٤) سورة يونس، آية ٦١.
- (١١٥) سورة الأعراف، آية ٩٦.
- (١١٦) عيسوي، ص ١٥٣/١٥٤.
- (١١٧) عبد الحميد، د. محسن، ص ١٢٣.
- (١١٨) سورة الذاريات، آية ٥٦.
- (١١٩) سورة الأنعام، آية ١٦٢.
- (١٢٠) النسائي، باب الجهاد، ح ٥، ص ٢٥.
- (١٢١) عبده، د. جمال محمد، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، ص ٢٤٥.
- (١٢٢) سورة هود، آية ٦١.
- (١٢٣) الشعراوي، محمد متولي، قضايا معاصرة، ص ٢٣.
- (١٢٤) سورة النساء، آية ٥٨.
- (١٢٥) راجع تفسير، رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، ص ١٣٩.
- (١٢٦) راجع، عبد الحميد، د. محسن، ص ١٣١.
- (١٢٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، الاطار ٤ - ٦ وقد أوضح التقرير أن معدل العائد من التعليم الابتدائي في الدول الافريقية بلغ ٢٦٪، ومن كل من التعليم الثانوي والعالى ١٧، ١٣٪ على التوالي، كما أوضح التقرير أن الدول

الفقيرة بصفة عامة تحصل على نسبة عائد من الاستثمار في التعليم أكبر مما تحصل عليه الدول المتقدمة.

- (١٢٨) الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، ج١، ص ١٢.
- ويشير الغزالي إلى بعض آخر من العلوم التي تمثل فرض كفاية وهي: «كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالحساب فإنه ضروري في المعاملات».
- (١٢٩) عبد الحميد، ص ١٣١.
- (١٣٠) راجع، عبد الحميد، د. محسن، ص ٢٣/٢٦.
- (١٣١) سورة الأنفال، آية ٥٣.
- (١٣٢) سورة الرعد، آية ١١.
- (١٣٣) سورة القيامة، آية ١٤.
- (١٣٤) سورة آل عمران، آية ٢٠٠.
- (١٣٥) سورة الأنفال، آية ٦٠.
- (١٣٦) سورة الحديد، آية ٢٧.
- (١٣٧) سورة الجمعة، آية ١٠.
- (١٣٨) سورة البقرة، آية ٣٠.
- (١٣٩) للمؤلف: الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى، ص ٣٨ :
- ٤٤.
- (١٤٠) الخريجي، د. عبدالله.
- (١٤١) D. Mc Clelland, The Acheaving Society, Princeton. 1961.
- (١٤٢) سورة المائدة، آية ٨.
- (١٤٣) الفنجري، د. محمد شوقي، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٣٨.
- (١٤٤) الفنجري، السياسات الاقتصادية في الإسلام، ص ٢٧٥.
- (١٤٥) «الله فضل بعضكم على بعض في الرزق» سورة النحل، ٧١.
- (١٤٦) ابن حزم، المحلى، دار الاتحاد العربي للطباعة، جزء ٦، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٢.
- (١٤٧) الفنجري، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ص ١٢٥.
- (١٤٨) الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٣٨.
- (١٤٩) عن أبي سعيد الخدري، رواه مسلم.
- (١٥٠) أحمد بن حنبل، مسند الإمام ح-، ص ٢٢.
- (١٥١) الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، ص ٢٨.

- (١٥٢) سنن أبو داود (انظر الفنجري، المرجع أعلاه).
- (١٥٣) راجع، خليل، د. عماد، ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبدالعزيز، ص ١١٤.
- (١٥٤) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، ص ١٠١.
- (١٥٥) ابن سعد، الطبقات، بيروت، جزء ٣، ص ٣١٦.
- (١٥٦) أبو يوسف، الخراج، طبعة ١٣٤٦هـ، المطبعة السلفية، القاهرة ص ١٥٠.
- (١٥٧) انظر هامش رقم ٩٦.
- (١٥٨) للمؤلف، التخلف والانسياق الاقتصادي، مع الإشارة لمنهج الاقتصاد الإسلامي للرخاء والتقدم، ص ٢٥٢، ٢٦٦/٢٦٧، علي، د. إبراهيم فؤاد، الاتفاق العام في الإسلام.
- (١٥٩) أخرجه الترمذي، كتاب الزكاة، ح ٣، ص ٤٨، طبعة دار احياء التراث العربي، بيروت. وإن كان قد أشير إلى أن أحد رواة الحديث ضعيف.
- (١٦٠) راجع للمؤلف: منهج التقدم الاقتصادي والرخاء، وتعبئة الفضل في الموارد في الاقتصاد الإسلامي، بحث عرض في مؤتمر الاقتصاد الإسلامي بجامعة قسنطينة بالجزائر، أبريل ١٩٨٧م، ص ٥٧.
- (١٦١) سورة البقرة، ١٧٧ وقد أجاب الشعبي بالإشارة إلى الآية الكريمة عندما سئل من أحد الناس: «إذا أدبت زكاة مالي، أيطيب لي مالي؟».
- (١٦٢) ابن حزم الأندلسي، المحلى، ج ٦، ص ١٥٦.
- (١٦٣) الماوردي، أبوالحسن البصري، كتاب أدب الدنيا والدين، طبعة وزارة المعارف المصرية، ١٩٢٢م، ص ١٤٠.
- (١٦٤) حديث صحيح، عن أبي هريرة، سنن ابن ماجه، باب الحث على المكاسب، ص ٦.
- (١٦٥) سورة النساء، آية ٣٢.
- (١٦٦) سورة النحل، آية ٧١.
- (١٦٧) سورة النجم، آية ٣٩.
- (١٦٨) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، ص ١٠١.
- (١٦٩) سورة الحشر، آية ٧.
- (١٧٠) سورة المائدة، آية ٨.
- (١٧١) رواه مسلم، كتاب الزكاة، ح ٣، ص ٩٤، طبعة دار الفكر، بيروت.
- (١٧٢) الإمام الشيباني، الكسب.
- (١٧٣) سورة هود، الآية ٦١.

- (١٧٤) الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع ، ص ٦٨ .
- (١٧٥) رواء الطبراني في المعجم الكبير، حـ١، ٢١، ص ٣٠٨ .
- (١٧٦) الهيثمي ، مجمع الزوائد، حـ٤، ص ٢٣١ .
- (١٧٧) سورة النساء، آية ١٣٥ .
- (١٧٨) سورة النساء، آية ٥٨ .
- (١٧٩) الإسراء، آية ٣٥ .
- (١٨٠) ابن ماجه، السنن، باب السباحة في البيع، طبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، مجلد ٢، ص ١٥؛ البخاري، حـ٣، ص ٩ .
- (١٨١) صحيح مسلم، حـ٥، ص ٥٦ .
- (١٨٢) الطبراني الكبير، من جمع الفوائد من جامع الأصول لابن الأثير رقم ٤٧٥٣ .
- (١٨٣) عن أبي هريرة، بن ماجه، باب النهي عن الغش، ص ١٩ .
- (١٨٤) ابن ماجه، باب التغليب في الخيف والرشوة، ص ٣٤ .
- (١٨٥) سورة البقرة، آية ٢٧٥ .
- (١٨٦) للمؤلف، التخلف والإثناء الاقتصادي، ص ٢٧٨ / ٢٧٩ .
- (١٨٧) الشباني، نظام الحكم والادارة في الدولة الإسلامية، ص ١٥ .
- (١٨٨) الشباني، ص ١١ .
- (١٨٩) الشباني، ص ١٣٧ .
- (١٩٠) الزبيدي، العراق في العصر البويهي .
- (١٩١) راجع للمؤلف الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٠، ٦٣ .
- انظر أيضا، خليل، د. عماد الدين، ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبدالعزيز، ص ١١٣ .
- (١٩٢) الخضري، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، ص ١٦ .
- (١٩٣) كما استعمل عمر سلطان الخلافة في الاستيلاء على جانب كبير من أملاك بني أمية الذين تضخم ثروتهم بالاستناد على نفوذهم، وردها إلى بيت مال المسلمين .
- (الندوي، أبو الحسن، رجال الفكر والدعوة في الإسلام، ط٢، ص ٣٤) .
- (١٩٤) الخضري، ص ١٦ .
- (١٩٥) السبكي، ص ٣١٧؛ راجع للمؤلف الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي، ص ٧٠، ٧١ .

- (١٩٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص ١٢٩ .
(١٩٧) الزبيدي، العراق في العصر البويهي .
(١٩٨) راجع: خليل، د. عماد، المرجع السابق؛ ص ١٣٨، ويشير إلى: ابن عبدالحكم، ص ٩٧، بن سعد، ص ٢٩٥ .

قائمة المراجع

مراجع عربية :

- ١ - إسماعيل، د. زكي محمد، التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية، كلية العلوم العربية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض العدد الرابع ١٤٠٠هـ.
- ٢ - إسماعيل، د. قباري محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، مشكلات الصناعة والتنمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠م.
- ٣ - البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٢م، ١٩٩٥م.
- ٤ - برنامج الأمم المتحدة الانثائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢م.
- ٥ - ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٦ - ابن حزم، المحلى، دار الاتحاد العربي للطباعة، جزء ٦، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٧ - حسن، عبدالباسط محمد، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ٨ - حسين، د. وجدي محمود، التخلف والإنهاء الاقتصادي مع الإشارة لمنهج الاقتصاد الإسلامي للرخاء والتقدم - مكتبة الأنصاري - المنصورة ١٩٩٠م.
- ٩ - حسين، د. وجدي محمود، الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى، مركز بحوث كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، ١٩٨٤م.
- ١٠ - حسين، د. وجدي محمود، التطور الاقتصادي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٨٤م.
- ١١ - حسين، د. وجدي محمود، اقتصاديات العالم الإسلامي، الواقع والموتجى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٥م.
- ١٢ - حسين، د. وجدي محمود، منهج التقدم الاقتصادي والرخاء وتعبئة الفضل في الموارد في الاقتصاد الإسلامي، بحث عرض في مؤتمر الاقتصاد الإسلامي، بجامعة قسنطينة بالجزائر، أبريل ١٩٨٧م.

- ١٣ - الخريجي، د. عبدالله، علم الاجتماع الاقتصادي، رامتان، جدة، ط٢، ١٩٨٢م.
- ١٤ - الحضري، محمد، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة الأموية)، ح١، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٦٩م.
- ١٥ - خليل، د. عماد، ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبدالعزيز، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٥م.
- ١٦ - السماسوطي، د. نبيل، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١م.
- ١٧ - السماسوطي، د. نبيل، بناء المجتمع الإسلامي ونظمه. دراسة في علم الاجتماع الإسلامي، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٩٨٨م.
- ١٨ - السماسوطي، د. نبيل، الإيديولوجية وعلم اجتماع التنمية - المفهوم، الأبعاد، المداخل والأطر النظرية مع محاولة طرح مدخل إسلامي للتنمية، الكتاب السنوي الأول لعلم الاجتماع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، كلية العلوم الاجتماعية ١٩٨٨م.
- ١٩ - السماسوطي، د. نبيل الدين والتنمية في علم الاجتماع، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية ١٩٨٩م.
- ٢٠ - الشباني، محمد عبدالله، نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية، منذ صدر الإسلام إلى سقوط الدولة العباسية، مؤسسة الروبية للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٧٩م.
- ٢١ - الشعراوي، قضايا معاصرة، إعداد عماد عبداللطيف، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨١م.
- ٢٢ - عبدالحميد، د. محسن، الإسلام والتنمية الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة ١٩٨٩م.
- ٢٣ - عبده، د. جمال محمد، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان، عمان ١٩٨٤م.
- ٢٤ - عبدالعاطي، د. السيد، علم الاجتماع الحضري، جزء ٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٧م.
- ٢٥ - علي، د. إبراهيم فؤاد، الإنفاق العام في الإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

- ٢٦ - عفر، د. عبد المنعم، السياسات الاقتصادية في الإسلام، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٨٠م.
- ٢٧ - عيسوي، د. عبد الرحمن، الإسلام والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨م.
- ٢٨ - الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، ج ١.
- ٢٩ - فرجاني، د. نادر، المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية، ورقة عمل لمؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب العاشر، الكويت، فبراير ١٩٨٨م.
- ٣٠ - فرجاني، د. نادر. عن البشر والتنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٣، السنة ١١، ١٩٨٨م.
- ٣١ - الفنجرى، د. محمد شوقي، الإسلام وعدالة التوزيع، ط ١، دار ثقيف للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٨٤م.
- ٣٢ - الفنجرى، د. محمد شوقي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٢م.
- ٣٣ - الفنجرى، د. محمد شوقي، السياسات الاقتصادية في الإسلام، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٠م.
- ٣٤ - قطب، سيد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، بيروت ١٩٧٥م.
- ٣٥ - مرسي، د. محمد عبد العليم، التربية والتنمية في الإسلام، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، سلسلة ينابيع الثقافة، رقم ٢٢، ١٩٩٢م.
- ٣٦ - المتيت، د. أبو اليزيد، ذاتية المعاملات الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية بدون تاريخ.
- ٣٧ - يسري، د. عبد الرحمن، د. عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠م.
- ٣٨ - أبو يوسف، الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٤٦هـ.

مراجع إفرنجية :

- 39 - Bedndix, R., Idologies and Social Structure, American Sociological Review, 1959, No. 24.
- 40 - Cottrel W. F., Energy and Society, the Relation Between Energy, Social change and Econ. Development, New York, 1955.
- 41 - Hagen E, The Theory of Social change, How Economic Growth Begins, Illinois, 1962
- 42 - Hoselitz, B., The Progress of Underdeveloped Areas, Chicago, 1952.
- 43 - Sociological Aspects of Economic Growth, the Free Press, Now York, 1965
- 44 - Larson, O., & E. Rogers, Rural Society in Transition, the aberican Setting in janes Copp (ed), Our Changing Rural Society, Iowa Univ. Centre for Agricultural and Econ, Development, 1962.
- 45 - Lemer, D., The Passing of Traditional Society, the Free Press New York, 1958.
- 46 - Lewis Schneider and Sverre Lysgaard, Deficiency and Conflict in Industrial Sociol-ogy, American Journal of Economics and Sociology, 1952, No. 12.
- 47 - Mc. Clelland, The Achieving Society, Princetion, 1961,.
- 48 - Mc Clelland, D., The Achievment Motive, Noe Yourk 1951.
- 49 - Raymond F. Elements of Social Organization, Watts, London, 1951
- 50 - Rostow W. The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto, Cam-brige, 1960.
- 51 - Moore Mr. The Social Frame Work of Economic Dev. in Bsaibati, Rand Spengler, Cambridge Univ. Press, London, 1967.
- 52 - S. ESR. T. C. I. C., Productivity and Wages in Manufacturing Industry in the O. I. C. Countries, Journal of Econ. Co-operation, Islamic Countries. Vol. 8, No. 4, Oct. 1987.
- 53 - S. ESR. T. C. I. C., Statistical Pocketbook of the O. I. C. Countries, Organization of the Islamic Conferance, 1990.
- 54 - Smesler N., The Sociology of Economic Life Prentice Hall, 1963.
- 55 - Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization, trans by Hender-son, Glencoe, New York, 1947.